الجمه ورية الجزائرية الديمقر إطية الشعبية République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -

Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion



ونرامرة التعليم العالي والبحث العلمي جامعةأكلي محند أوكحاج - البويرة -كلية العلوم الإقتصادية والتجامرية وعلوم التسبير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:

تقييم الأداء المالى للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة توزيع مواد البناء DMC (وحدة البويرة).

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة.

تخصص: مالية المؤسسة.

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبتين

وعيل ميلود

- عمايي منال

لجنة المناقشة

- ذياب جفال ريمة

رئيسا	د/: قاسمي أسيا.
مشرفا	د/: وعيل ميلود.
مناقشا	د/: طهراوي فريد.

السنة الجامعية: 2017/ 2018.

ببييم والله والرحيم

الشكر

الحمد والثناء والشكر لله تعالى القدير على نعمه وعلى توفقينا لإنجاز هذا العمل اعترافنا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعني ان أتوجه بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ "وعيل ميلود"

لكرمه بقبول الاشراف على هذه المذكرة وللجهد الكبير و الوقت الثمين بدله من خلال توجيهاته ومتابعته لي من بداية هذه الرسالة وحتى اكمالها وخروجها الى النور.

ولا انسى ان أتقدم بالشكر الى مدير مجمع DMC على قبولنا لدراسة حالة المؤسسة و الى كل عمالها وبالتحديد مصلحة المالية والمحاسبة.

وشكر الى رئيسة قسمهم نوال عروج على الوجه البشوش والمساعدة على فهم العمل في المؤسسة . والى كل من ساعدين سواء قريب او من بعيد على انجاز هذا العمل.

بيني مِ ٱللَّهُ ٱلرَّحْمَرُ ٱلرَّحِي مِ

إلى من وسع كرسيه السموات والأرض، اقدم عملي هذا خالص لوجهه، أرجو ان يتقبله مني قبول حسن. الى الرحمة المهداة والنعمة المجزاة خاتم الأنبياء والمرسلين حبيبنا محبًد عليه افضل الصلاة والسلام.

الى رمز الحب والعطاء و الوفاء الى من ربتني بلطف ومنحتني الحنان الى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة الى "أمى الغالية" حفظها الله وأدام لها الصحة والعافية.

الى من علمني الكفاح والصبر الى الذي تعب كثيرا من اجل راحتي وتعليمي، الى ذلك الرجل العظيم "أبى الغالى"حفظه الله وأدام له الصحة والعافية.

إلى من أكن لهم صدق الحب والحنان، من يصنعون ابتسامة الحياة اخوتي: محمَّد، حميد، عبد المالك عبد المالك عبد الرحمان، وأختي: ليندة حفظهم الله.

كما أخص الذكر إلى خطيبي ورفيق دربي إن شاء الله مسيلي مُجَّد لمين.

إلى أنس الغالي.

إلى من تقاسمت معي العمل أختي الغالية "ريمة" حفظها الله.

إلى أجمل شلة صادقة لن تتكرر إليكم أصدقائي: "لمياء، أسماء، ذهبية، هشام، علاء الدين

رابح، على".

إلى كل العائلة والأحباب.

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من شاركني مختلف مراحل مشواري الدراسي وخاصة قسم علوم المالية والمحاسبة إلى كل من نسيه قلمي وتذكره قلبي.

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد لإنجاز المذكرة.

"منال"

بيِّيهِ مِٱللَّهُ ٱلرَّحْمَٰ ِٱلرَّحِيهِ

الى من حبه مغروس في قلبي وعقلي الى ابي الغالي رحمة الله عليه وجعله من ساكني جنة الفردوس ...امين الى من أضاءت دربي المظلم

الى من كنت احتمي بدعائها الخالص الى امي الحبيبة التي لا امتلك غيرها بعد رحيل ابي.

وقال فيها العزيز العظيم "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين احسانا"

أسال الله ان يحفظها و يديم لها الصحة والعافية.

الى اخواتي و ازواجهم و الى اخواني وزوجاهم وبناهم وأولادهم حفظهم الله.

الى من تقاسمت معى العمل الى صديقة روحي منال حفظها الله و ادام عليها الصحة والعافية.

إلى من تحملت غضبي ومشاكلي الكثيرة الى اختي وليست صديقتي أسماء التي لا امتلك غيرها حفظها الله هي وعائلتها.

الى صديقات الدراسة في هذا السنة "سعاد مريم ذهبية وعدادة " حفظهم الله .

الى كل زملائي" على، علاء الدين، ياسين" الذين ساعدوني في انجاز هذا العمل وفقهم الله في كل خطوة ان شاء الله.

الى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدنا.

"ريمة"

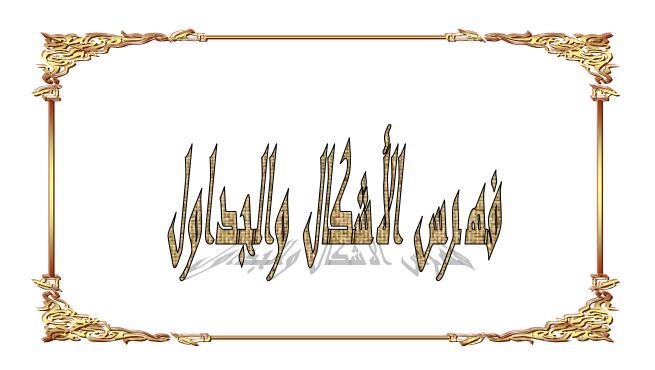


فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	
ΙΙ	فهرس المحتويات.	
V	فهرس الجداول.	
VII	فهرس الأشكال.	
ب	مقدمة.	
34–1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي في المؤسسة.	
2	. ڠهيد	
15-3	المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسة الاقتصادية.	
4–3	المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية.	
9–4	المطلب الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية.	
16-9	المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية.	
28–17	المبحث الثاني: ماهية الأداء في المؤسسة الاقتصادية.	
18–17	المطلب الأول: مفهوم أداء المؤسسة الاقتصادية.	
26–19	المطلب الثاني: أنواع الأداء والعوامل المؤثرة فيه.	
28–27	المطلب الثالث: مقومات الأداء الجيد .	
34-29	المبحث الثالث: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.	
30-29	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي.	
32–31	المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي.	
33-32	المطلب الثالث: خطوات ومصادر معلومات تقييم الأداء المالي.	
34	خلاصة .	
66–35	الفصل الثاني: معايير ومؤشرات تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.	
36	. ڠهيد	
47–37	المبحث الأول: تقييم الأداء عن طريق مؤشرات التوازن المالي.	
42–37	المطلب الأول: التوازن الدائم أو الأول رأس المال العامل.	
46-43	المطلب الثاني: إحتياجات رأس المال العامل BFR.	
47–46	المطلب الثالث: الخزينةTR.	
55-48	المبحث الثاني: التقييم بواسطة نسب السيولة والنشاط.	

فهرس المحتويات

49–48	المطلب الأول: مفهوم السيولة وأهميتها.	
52-49	المطلب الثاني: نسب السيولة.	
55-52	المطلب الثالث: نسب النشاط.	
66-56	المبحث الثالث:التقييم بواسطة نسب الربحية والمردودية.	
58-56	المطلب الأول: نسب الربحية.	
62-59	المطلب الثاني: نسب المردودية.	
65-63	المطلب الثالث: أثر الرافعة المالية.	
66	خلاصة .	
98-67	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول واقع الأداء المالي لمجمع ديفندوس DIVINDUS DMC.	
68	تمهید	
75–69	المبحث الأول: بطاقة تقنية لمجمع ديفندوس DIVINDUS DMC.	
70-69	المطلب الأول: نبذة تارخية للمجمع.	
72–70	المطلب الثاني: تقديم وحدة البويرة للمؤسسة العمومية لتوزيع مواد البناء DMC.	
75–73	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.	
98–76	المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة DMC DIVINDUS للسنوات (2014	
	.(2016	
80-76	المطلب الأول: اعداد الميزانية المختصرة لثلاث سنوات (2014-2015-2016).	
85-80	المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي.	
90-86	المطلب الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات السيولة والنشاط.	
97-91	المطلب الرابع: التحليل بواسطة مؤشرات الربحية والمردودية.	
98	خلاصة.	
102-100	خاتمة.	
107–104	قائمة المراجع.	
117–108	الملاحق.	



فهرس الجداول والأشكال

❖ أولا: فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
76	عرض الميزانية المختصرة للأصول (2014-2016).	الجدول رقم 01
77	عرض الميزانية المختصرة للخصوم (2014-2016).	الجدول رقم 02
80	حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية FR.	الجدول رقم 03
81	حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية FR.	الجدول رقم 04
82	حساب احتياجات رأس المال العامل BFR.	الجدول رقم 05
84	حساب الخزينة الطريقة (1).	الجدول رقم 06
84	حساب الخزينة الطريقة (2).	الجدول رقم 07
86	حساب نسب التداول(السيولة العامة).	الجدول رقم 08
87	حساب السيولة الفورية (نسب النقدية).	الجدول رقم 09
88	حساب السيولة السريعة.	الجدول رقم 10
89	حساب معدل دوران الأصول.	الجدول رقم 11
89	حساب معدل دوران الأصول الثابتة.	الجدول رقم 12
90	حساب معدل دوران الأصول المتداولة.	الجدول رقم 13
90	حساب معدل دوران تسديد الموردين.	الجدول رقم 14
91	حساب معدل دوران تحصيل الزبائن.	الجدول رقم 15
92	حساب نسب مجمل الربح (هامش الربح الاجمالي).	الجدول رقم 16
92	حساب نسب صافي مجمل الربح (هامش الربح الصافي).	الجدول رقم 17
92	حساب نسب صافي الربح على الأصول.	الجدول رقم 18
93	حساب نسب مردودية النشاط.	الجدول رقم 19

فهرس الجداول والأشكال

94	حساب نسب مردودية الاقتصادية	الجدول رقم 20
94	حساب نسب مردودية المالية	الجدول رقم 21
95	حساب الرافعة المالية	الجدول رقم 22
96	حساب الاستدانة الصافية	الجدول رقم 23
96	حساب تكلفة الاستدانة المالية	الجدول رقم 24
97	حساب أثر الرافعة المالية	الجدول رقم 25

فهرس الجداول والأشكال

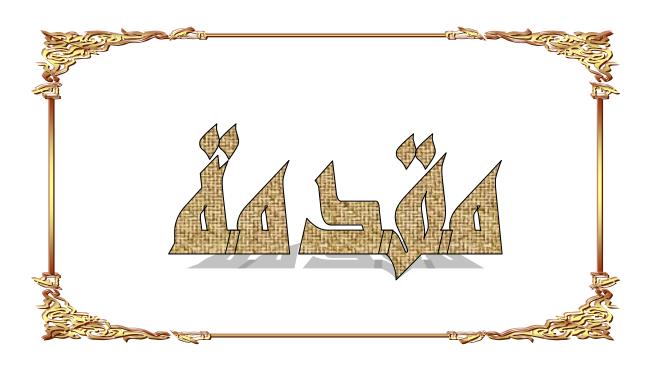
❖ ثانيا: فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
07	وظائف المؤسسة الاقتصادية	الشكل رقم 01
14	تقسيمات شركة الاشخاص.	الشكل رقم 20
20	الأداء الذاتي و الاداء الخارجي.	الشكل رقم 03
40	الحالة الأولى لراس المال العامل من منظور اعلى الميزانية.	الشكل رقم 04
41	الحالة الثانية لراس المال العامل من منظور اعلى الميزانية.	الشكل رقم 05
41	الحالة الثالثة لراس المال العامل من منظور أعلى الميزانية.	الشكل رقم 06
50	تمثيل مخطط انواع نسب السيولة.	الشكل رقم 07
52	تمثيل مخطط انواع نسب النشاط.	الشكل رقم 08
57	تمثيل مخطط أنواع نسب الربحية.	الشكل رقم 09
73	الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع مواد البناء وحدة البويرة DMC.	الشكل رقم 10
77	الدائرة النسبية لنسب الاصول سنة2014.	الشكل رقم 11
78	الدائرة النسبية لنسب الاصول سنة2015.	الشكل رقم 12
78	الدائرة النسبية لنسب الاصول سنة2016.	الشكل رقم 13
79	الدائرة النسبية لنسب الخصوم سنة2014.	الشكل رقم 14
79	الدائرة النسبية لنسب الخصوم سنة2015.	الشكل رقم 15
80	الدائرة النسبية لنسب الخصوم سنة 2016.	الشكل رقم 16
81	المنحنى البياني لرأس المال العامل في الفترة ما بين 2014-2016.	الشكل رقم 17
83	المنحنى البياني لاحتياج في رأس المال العامل في الفترة مابين	الشكل رقم 18
	2016-2014	
85	المنحني البياني للخزينة في الفترة مابين 2014-2016.	الشكل رقم 19

الملخص:

نستطيع كم خلال ذلك أن نكتشف مواطن الخلل و الانحرافات، بحيث ان هذه الدراسة شملت المؤسسة في الفترة نستطيع كم خلال ذلك أن نكتشف مواطن الخلل و الانحرافات، بحيث ان هذه الدراسة شملت المؤسسة في الفترة ما بين 2014 الى غاية 2016، وذلك باعتمادنا على مجموعة من المعايير والمؤشرات المالية الأكثر أهمية والتي تناسب الدراسة حيث تم اختبار مدى كفاءة أداء المؤسسة في استخدام الأصول وذلك من خلال نسب السيولة والنشاط و اختبار استقلالية المؤسسة باستخدام التوازنات المالية ونسب الرفع المالي وقياس مدى كفاءة المسيرين بإدارة رقم الاعمال باستخدام نسب الربحية.

وبعد اجراء تقييم وتحليل وضعية المؤسسة وجدنا أنها كانت في خسارة خلال السنتين 2014 و 2015 و هذا راجع لنقص مواردها المتمثلة في تثبيتات عينية، وفي سنة 2016 بدأت وضعيتها بالتحسن من خلال امتلاكها لمواردها الخاصة ومن هنا نقول ان المؤسسة في وضعية جيدة.



لقد حظيت دراسة المؤسسة الاقتصادية في العقود الأخيرة باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين الاقتصاديين وخاصة الوظائف والأنشطة التي نمارسها باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع خصوصا مع التطور الذي شهده الاقتصاد في العالم بحيث أصبحت تسعى لاتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أدائها ووضعيتها التنافسية وذلك في ظل الانفتاح نحو العالم الخارجي حيث تعمل المؤسسة على تحقيق العديد من الأهداف وأهمها ضمان استمراريتها وبقائها في مجال نشاطها، وذلك يتطلب معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية وكذا التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها كما يجب تحديد الانحرافات الناتجة عن الخطط والأهداف وذلك بقياس الأداء الفعلي بالأداء المخطط مسبقا ثم العمل على تصحيحها لتحديد مستوى الأداء التي توصلت إليه المؤسسة.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغ أهدافها المراد تحقيقها والتي ازدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، واتسام السوق بالمنافسة التامة.

وتقوم هذه العملية على معايير ومؤشرات من التحليل المالي وهذا الأخير يعبر كمرآة عاكسة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ومن خلال البيانات المالية ونتيجة لازدياد أهمتها أصبح المحلل المالي يستطيع التعرف على المركز المالي وذلك باستخلاص العلاقات الهامة في اتخاذ القرارات قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية و هذا للوصول إلى النجاعة والجودة العالية في الاقتصاد.

1-طرح الإشكالية:

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية المستخدمة في تقيم الأداء المالي لنذكر منها معايير ومؤشرات الأداء المالي ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من مختلف أدواته؟

2-طرح الاسئلة الفرعية:

وبناءا على ما تم استعراضه نضيف التساؤلات التالية:

- ماهي اهمية جمع مصادر المعلومات في تقييم الاداء المالي؟
- هل يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي أداة كافية يمكن الإعتماد عليها داخل المؤسسة؟
 - كيف يؤثر ارتفاع رأس المال العامل داخل المجمع DIVINDUS DMC ؟

3-فرضيات البحث:

من خلال الأسئلة الفرعية نتطرق إلى الفرضيات التالية:

- إن عملية تقييم الاداء المالي هي عملية جد هامة على ضوء معايير محددة و فعالة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة في المؤسسة.
 - إن ارتفاع رأس المال العامل يؤثر ايحابيا داخل المجمع التجاري DIVINDUS DMC.
 - جمع المعلومات التي تتوفر عليها المؤسسة خطوة مهمة في تسهيل عملية تقييم الاداء المالي.

4-أسباب اختيار الموضوع:

- الاسباب الموضوعية:
- ✓ توافق الموضوع مع التخصص المدروس.
- ✓ معرفة ما مدى اهمية معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة وهل كل المؤسسات الاقتصادية تتعامل
 به.
 - الأسباب الذاتية:
 - ✔ الميول الشخصي للمواضع ذات الصلة بمالية المؤسسة.

5-أهداف الدراسة:

تمدف الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف و نستخلصها كما يلي:

- التعرف على المؤسسة الاقتصادية وأدائها.
- معرفة دور تقييم الأداء المالي في تحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها.
 - تحديد المعايير والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم.
 - تطبيق المؤشرات المالية المتعددة على حالة مجمع توزيع مواد البناء.



6-أهمية الدراسة:

إبراز الجانب المهم في تحقيق الأهداف و المعرفة الصحيحة لوضع المؤسسة من خلال ترجمة المعلومات المسجلة على القوائم المالية و بالتالي معرفة نقاط القوة والضعف من اجل تسهيل عملية اتخاذ القرار.

7-حدود الدراسة:

- تحددت الدراسة على تقييم الاداء المالي لمجمع توزيع مواد البناء خلال السنوات 2014-2016201-.
 - حدود الدراسة كانت فقط على مستوى المجمع.
 - الدراسة التطبيقية كانت خلال الموسم الجامعي 2018/2017.

8-منهج البحث:

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية والإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده و الإجابة عن الإشكالية المطروحة ، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي المرافق للدراسة النظرية، اما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم إتباع منهج دراسة حالة الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة واستخدام بعض المعلومات الأخرى في تقييم أدائها المالى.

9-هيكل البحث:

من خلال هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاث فصول، تسبقهم في ذلك تمهيد وتليهم خلاصة لكل فصل. يتناول الفصل الأول الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الذي يتضمن التعرف على المؤسسة الاقتصادية من وظائف واهداف ويليها أدائها بصفة عامة ثم التخصيص الى لأدائها المالي.

أما الفصل الثاني يتضمن معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي والذي ينقسم الى مؤشرات التوازن المالي، نسب السيولة والنشاط، نسب الربحية والمردودية ،وكذا أثر الرافعة المالية.

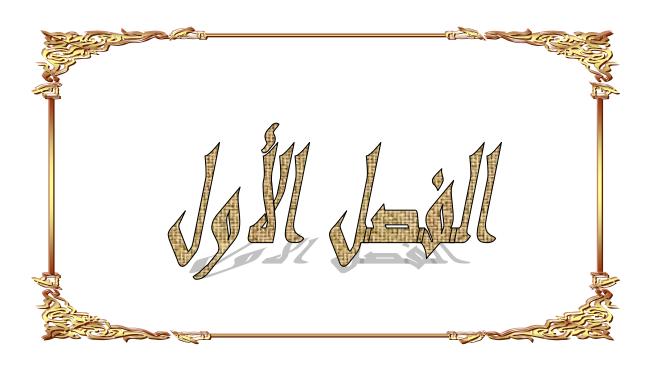
الفصل الثالث يحتوي الجانب التطبيقي لمؤسسة توزيع مواد البناء وحدة البويرة حيث قمنا بحساب المؤشرات التي تطرقنا لها في الفصل الثاني و في الأخير الخاتمة.

10-صعوبات البحث:

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال إجراء الدراسة منها:

- ضيق الوقت.
- صعوبة التنقل بين الولايات من اجل الحصول على مراجع من الجامعات الموجودة هناك.
 - صعوبة استعارة مذكرات من جامعة الدراسة.





تمهيد:

تعتبر المؤسسة الإقتصادية النواة الأساسية التي يدور حولها أي اقتصاد حيث تسعى من خلال وظائفها إلى بلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، كما يعد مفهوم أدائها عموما وأدائها المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة لذا نجد هذه الأخيرة تسعى دائما إلى تحقيق النمو والتوسع والاستمرارية والبقاء في المحيط الإقتصادي ومواجهة المنافسة الشديدة.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✔ المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسة الإقتصادية.
- ✓ المبحث الثانى: ماهية الأداء في المؤسسة الإقتصادية.
- ✓ المبحث الثالث: الأداء المالى للمؤسسة الإقتصادية.

المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسة الاقتصادية.

لقد شغلت المؤسسة الإقتصادية، ولا تزال حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الكثير من الإقتصاديين، بمختلف اتحاهاتهم الإيديولوجية سواء من الشرق أو من الغرب، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الإقتصادي للمجتمع.

ومن خلال ذلك تطرقنا إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الإقتصادية.

إن عملية إعطاء ووضع تعريف موحد وواضح للمؤسسة الإقتصادية يعتبر أمر بالغ الصعوبة، فقد تعددت وتباينت أراء الإقتصاديين حول مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى عدم الوقوف على تعريف موحد لها وأهمها: 1

- ✓ التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الإقتصادية في طرق تنظيمها، وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها، وخاصة في هذا القرن.
- ✓ التشعب واتساع نشاط المؤسسة الإقتصادية، سواء الخدماتية منها أو الصناعية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات متعددة الجنسيات والاحتكارات.
- ✓ إختلاف الإتجاهات الإقتصادية والإيديولوجية، حيث أدى ذلك إلى إختلاف نظرات الإقتصاديين في النظام الإشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين، وعليه إعطاء تعاريف مختلفة للمؤسسة.

ومن هنا جاءت تعاريف شاملة تشمل مختلف أنواع المؤسسات، سواء من ناحية الأنظمة الإقتصادية أو نوعية النشاط والأهداف.

❖ أولا: تعريف المؤسسة.

وفيما يلى ندرج بعض التعاريف الشاملة الخاصة بما:

- \checkmark تعرف المؤسسة بأنها: "عبارة عن متعامل إقتصادي، ومركز قرارات مستقل، يتوفر على وسائل (موارد)، ويستعمل هذه الوسائل (الاستخدامات) لتحقيق أهدافها". 2
- القابلة والخدمات القابلة المحموعة أشخاص مهيكلين على شكل هرمي، بمدف إنتاج السلع والخدمات القابلة للمتاجرة، بمدف تحقيق أقصى ربح". 3

¹⁻ ناصر دادي عدون، إ**قتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار الجامعية العامة، الجزائر، 1998، ص 08.

²⁻أحمد طرطار، ت**قنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 18.

³⁻غول فرحات، **الوجيز في إقتصاد المؤسسة**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 8.

✓ وتعرف كذلك على أنها: "شكل اقتصادي وتقني وقانوني وإجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الإجتماعي بهدف إنتاج سلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة". 1

وتعرف أيضا على أنها: "إندماج عدة عوامل بمدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان إقتصاديين آخرين، وهذا في إطار قانوني ومالي إجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به ويتم هذا الإندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط إرتباطا وثيقا بالأفراد. وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى".

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج تعريف شامل للمؤسسة يتمثل في ذلك التنظيم الذي يجمع بين الوسائل المالية والمادية والبشرية بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

💠 ثانيا: خصائص المؤسسة الإقتصادية:

من خلال سرد التعاريف السابقة للمؤسسة، يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية.

- ✔ المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها الحقوق و الصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.
 - ✓ القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- ✓ أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها تمويل كاف وظروف سياسة مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.
- ✓ التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم معين.

¹-صمويل عبود، **إقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 15.

²⁻زواوي فضليه، تمويل المؤسسة الإقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، رسالة الماجستير في علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 03.

³⁻أمينة مخلفي، إقتصاد وتسيير المؤسسة، محاضرات، تخصص ثانية lmd، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 4.

- ✓ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات، وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
- ✓ لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنما تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فإنما يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.
- ✓ المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.
 - ✓ يجب أن يشمل إصلاح المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاعفت كفاءتها.

المطلب الثاني: أهداف و وظائف المؤسسة الاقتصادية.

للمؤسسة الاقتصادية عدة أهداف ووظائف ندرجها كما يلي :

أولا: أهداف المؤسسة الاقتصادية.

إن أصحاب المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية منها أو خاصة، يسعون وراء إنشائهم للمؤسسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تختلف وتتعدد، باختلاف أصحاب وطبيعة وميدان نشاط المؤسسات ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

1-الأهداف الاقتصادية:

1-1 تحقيق الربح:

يعتبر تحقيق الربح المبرر الأساسي لوجود المؤسسة لأنه يسمح لها بتعزيز طاقتها التمويلية الذاتية التي تستعملها في توسيع قدراتها الإنتاجية وتطويرها أو على الأقل الحفاظ عليها وبالتالي الصمود أمام منافسة المؤسسات الأخرى والاستمرار في الوجود. 1

2-2 عقلنة الانتاج:

أي الإستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجها من خلال التخطيط المحكم والتدقيق للإنتاج والتوزيع ثم مراقبة تنفيذ الخطط والبرنامج وذلك بمدف الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية والإفلاس في آخر المطاف نتيجة لسوء استعمال عوامل الإنتاج.

¹⁻ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

2-2 تغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع:

 2 وهذا من خلال تحقيق كامل عناصر الإنتاج لتلبية الحاجات المتزايدة، ويجب أن يحقق الإنتاج مايلي

- ✓ مستوى عالي من المرونة.
- ✔ أن يتم الإنتاج في وقته المحدد دون تقديم أو تأخير.
 - ✓ أن يتم تسليمه في الوقت المحدد.

2-الأهداف الاجتماعية:

من بين الأهداف الاجتماعية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيقها مايلي:

1-2 ضمان مستوى مقبول من الأجور:

يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، إذ يعتبر المال العنصر الحيوي والحي في المؤسسة إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسة وطبيعة النظام الاقتصادي والمستوى المعيشي.

2-2 تحسين مستوى معيشة العمال:

إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة لتلبية رغبات وتتزايد باستمرار بظهور منتوجات جديدة بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم.

3-2 توفير تأمينات للعمال:

تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل: الأمين الصحي ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك والمطاعم....الخ.³

4-2 تأهيل العمال:

حيث يتم تدريب وتطوير العاملين ورفع مستويات مهاراتهم المهنية، وهذا عن طريق إخضاع العمال إلى دورات تكوين وتدريب من أجل رفع المستوى المهني، والتخصص حسب القدرة المهنية للعمال.⁴

¹- ناضر دادي عدون، المرجع نفسه، ص 18.

 $^{^{2}}$ عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة التمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 09 ، مارس 2006 ، ص 43 .

[.] 3 ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 3

⁴⁻إبراهيم بختي، دور الانترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتواره دولة في العلوم الإقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003 ص 05.

3-الأهداف التكنولوجية:

من بين الاهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة: 1

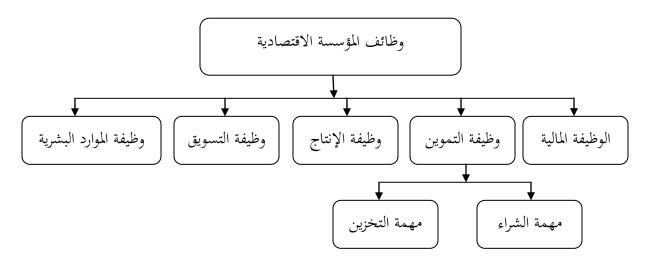
✓ البحث والتنمية: حيث مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزيد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، وبمثل هذا البحث نسبا عالية من الدخل الوطني المتقدمة، وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة تؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية.

✓ كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث و التطور التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل، التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من مؤسسات البحث العلمي، والجامعات والمؤسسات الاقتصادية.

ثانيا: وظائف المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي بحيث تنقسم حسب كما هو موضح في الشكل التالى:

الشكل رقم(01) : تقسيمات وظائف المؤسسة الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مراجع مختلفة.

¹-ناصر دادي عدون، **المؤسسة الاقتصادية: موقعها في الاقتصاد-وظائفها وتسييرها**، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص 21.



1-الوظيفة المالية:

هي مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تمدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية المسيرون الماليين من وضع خطط المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها كم تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليين من وضع خطط التمويل والحصول على موارد مالية ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة

ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات والإجراءات من طرف المسيرين، وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له. 1

2-وظيفة التموين:

التموين كمجموعة من المهام والعمليات، يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليه من خارج المؤسسة . بكميات ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج وخطط المؤسسة . ²

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن وظيفة التموين تنقسم إلى مهمتين فرعيتين: مهمة الشراء ومهمة التخزين.

1-2 مهمة الشراء:

هي مجموعة من الأنشطة التي تختص بتوفير مستلزمات النشاط من خارج المؤسسة بالكمية والجودة والأسعار المناسبة، وفي التوقيت ومن المصدر المناسبين.

2-2 مهمة التخزين:

هي مجموعة من الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المؤسسة على أساس أنظمة محكمة، ووفق صيغ معينة وعبر أجهزة مختصة، لتأمين الإمداد المستمر بالمستلزمات السلعية لعمليات التشغيل في الزمن المحدد وبالكميات والنوعية المطلوبتين. 4

3-وظيفة الإنتاج:

يعتبر الإنتاج الوظيفة الأساسية للمؤسسات الإنتاجية فهو المبرر لوجودها والحافز على استمرارها وبقائها كون الإنتاج يرتبط بإشباع الحاجات الإنسانية وبالتالي فإنه يستمر ما دامت الحاجة الإنسانية قائمة.

ويمكن تعريفها بأنها "عملية إنتاج المنفعة أو المنافع التي يقام العمل من أجل خلقها وبيعها كوسيلة لتحقيق الربح". 5

⁻ عُجَّد إبراهيم عبد الرحيم، ا**قتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص ص 7–8.

²⁻بن الموفق سهيلة، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005-2006، ص17.

³⁻عبد الغفارحنفي، إدارة المواد والامداد "المشتريات والمخازن"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 15.

⁴⁻ احمد طرطار، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الانتاجية في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 75.

⁵⁻سعاد نائف برنوطي، **ادارة الاعمال الصغيرة "ابعاد الريادة"**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2005، ص 226.

4-وظيفة التسويق:

يعد التسويق من المفاهيم التي استقطبت انتباه واهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين خلال العقود الأربعة الأخيرة وتركز هذا الإهتمام حول كيفية تعريف مفهوم التسويق.

ويعرف التسويق على أنه مجموع العمليات والمجهودات التي تبذلها المؤسسة من أجل معرفة أكثر لمتطلبات السوق وما يجب انجازه في مجال مواصفات المنتوج الشكلية والتقنية حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة، وكل ما يبذل من جهود في عملية ترويج وتوفير المنتوج للمستهلك في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة حتى تبيع أكبر كمية ممكنة منه وبأسعار ملائمة تحقق أكثر أرباحا لها.

5-وظيفة الموارد البشرية:

تحتل وظيفة الموارد البشرية مكانة هامة في المؤسسة، فهذه الأخيرة لها أموال، زبائن، تكنولوجيا، أسواق...الخ، ولتشغيل كل هذا فهي بحاجة الى محرك أساسي وهو الأفراد.

وتعرف وظيفة الموارد البشرية على أنها مجموعة النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية، وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها بما يمكن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية.²

المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفق عدة معايير مختلفة يمكن إدراجها كما يلي:

أولا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لمعيار الحجم.

يتم تقسيم المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بينها استنادا لحجم المؤسسة حيث تأخذ المؤسسة الاقتصادية وفق هذا المعيار الأشكال التالية:

مؤسسات مصغرة – مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة – مؤسسات كبيرة

ويعتمد في وضع الحدود الفاصلة بين مختلف الأحجام على معياريين رئيسيين: معايير كمية ومعايير نوعية.

1-المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الاقتصادية:

حيث يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية استنادا إلى مؤشرات كمية ذات طابع إحصائي ومن بين أهم المعايير الشائعة الاستخدام هي:

2-جان مارك لوغال، إ**دارة الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص ص 20-21.

⁻ فؤاد أبو إسماعيل، **إدارة التسويق" مفاهيم-تطبيق-تطوير الأداء**"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 1991، ص 04.

- ✓ معيار عدد العمال (حجم العمالة).
- ✔ المعيار المالي أو النقدي والذي يضم معيار رأس المال المستثمر ومعيار حجم المبيعات.

1-1 معيار عدد العمال أو حجم العمالة:

يعتبر هذا المعيار الأكثر شيوعا واعتمادا على الإطلاق في العديد من الدول، حيث يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بين مختلف أحجامها استنادا على حجم اليد العاملة في المؤسسة.

ويتم الأخذ بمذا المعيار في العديد من الدول نظرا للخصائص الذي يتميز بما وهي:

- ✔ الثبات النسبي حيث لا يتأثر هذا المعيار بالمتغيرات في قيمة النقود نتيجة عامل التضخم.
 - ✓ توافر البيانات إلى حد كبير وسهولة الحصول عليها من المؤسسات.

لكن هذا المعيار من جهة أخرى له سلبياته وقد وجهت له عدة انتقادات أهمها:

- ✓ إن العمالة المؤقتة تؤدي إلى تغيير حجم المؤسسة من وقت لأخر.
- ✔ نوعية التكنولوجيا والمعدات المستخدمة ومدى تطورها يؤثر على حجم العمالة.

كذلك يعاب هذا المعيار من استخدام العمالة وحدها قد لايعكس تماما الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة، فعلى سبيل المثال هناك صناعات كثيرة تتطلب استثمارات كبيرة، ولكنها توظف عدد صغير من العمال، وبالتالي يمكن اعتبارها صغيرة وهي في الحقيقة العكس، وكذلك هناك صناعات تتطلب استثمارات مالية صغيرة لكنها توظف عدد كبير نسبيا من الأيادي العاملة، وبالتالي يمكن أن تقع في نفس الإشكالية في عملية تصنيفها أي يمكن اعتبارها كبيرة بالرغم من كونما صغيرة. 1

1-2 المعيار المالي أو النقدي:

1-2-1 معيار رأس المال المستثمر:

يتم تصنيف كل نوع من المؤسسات ووضع الحدود الفاصلة فيما بينها على أن لا يتجاوز رأس المال المستثمر في كل نوع حد أقصى معين يختلف باختلاف الدول التي توجد بها تلك المؤسسات وذلك تبعا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة وتبعا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة.

ولا يتم الاعتماد على هذا المعيار كثيرا وهذا راجع إلى أنه يتطلب إجراء تعديلات مستمرة تبعا لمعدلات التضخم، كذلك اختلاف دلالته من دولة إلى أخرى وفي الدولة الواحدة من قطاع إلى آخر ومن فترة لأخرى.

10

⁻صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص 15.

 $^{^{2}}$ المرجع نفسه، ص 16.

2-2-1 المعيار الثنائي أو المزدوج (العمالة و رأس المال):

نظرا لأن العمالة ليست هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية حيث هناك العديد من العناصر الأخرى مثل رأس المال المستثمر فهناك بعض الدول تستخدم خليط من المعيارين "معيار حجم العمالة ومعيار رأس المال" في تصنيف المؤسسات الاقتصادية.

ويعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المؤسسات المختلفة على الجمع ما بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ورأس المال معا في معيار واحد، وذلك عن طريق وضع حد أقصى للعمالة بجانب مبلغ معين لرأس المال المستثمر. 1

1-2-2 معيار حجم المبيعات أو حجم الإنتاج أو رقم الأعمال:

هناك بعض الدول تستخدم هذا المعيار لتحديد حجم المؤسسة، حيث كلما كبرت نسبة مبيعات المؤسسة كبر حجمها، حيث تستخدم حجم الإنتاج إذا كانت المؤسسة تتحصل على إيراداتها من مصدر واحد، وتستخدم رقم الأعمال إذا كانت تحصل على ايرادتها من مصادر مختلفة. 2

كذلك يعاب على هذا المعيار أنه يتطلب تعديلا مستمرا وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.

2-المعايير النوعية لتصنيف المؤسسات الاقتصادية:

نتيجة لبعض العيوب التي تتصف بها المعايير الكمية في تصنيف المؤسسات الاقتصادية هناك من يعتمد على المعايير النوعية في وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات وهذه المعايير تركز على الخصائص الرئيسية التي تتميز بها المؤسسة.

وأهم هذه المعايير المستعملة هي: الاستقلالية- الحصة السوقية- طبيعة الصناعة.

1-2 الاستقلالية:

والمقصود بها استقلالية الإدارة والعمل، وعدم تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، وصاحب أو أصحاب المؤسسة يتحملون المسؤولية الكاملة فيما يخص التزامات المؤسسة اتجاه الغير، حيث نجد في المؤسسات الكبيرة أن الوظائف الخاصة بالإنتاج والإدارة توزع وتتجزأ على عدة الأشخاص، أما في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة غالبا ما يؤدي صاحب المؤسسة تلك الوظائف وحده وينفرد في اتخاذ القرارات.

 $^{^{-1}}$ صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 19.

 $^{^{2}}$ سعاد نائف برنوطی، مرجع سبق دکره، ص 2

³⁻عمر صخري، ا**قتصاد المؤسسة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 27.

2-2 الحصة السوقية:

يعتبر السوق المال النهائي لإنتاج المؤسسة وعليه فإن حصة المؤسسة من السوق قد تعطي صورة عن قوتها ومدى تحكمها فيه، حيث تعتبر المؤسسة التي تمتلك حصة كبيرة وأما تلك التي تنشط في حدود معينة تعتبر صغيرة أو متوسطة ذلك أنه من خصائص هذه الأخيرة صغر حجم إنتاجها وضآلة حجم رأس مالها محدودية نشاطها ويكون إنتاجها موجه لأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها، ولا تستطيع أن تفرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى التي يمكن أن تفرض حالة من الاحتكار لضخامة رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية.

3-2 طبيعة الصناعة:

يتم كذلك تصنيف المؤسسة اعتمادا على الطبيعة الفنية الصناعية أي مدى استخدام الآلات في العملية الإنتاجية فبعض الصناعات تحتاج إلى صناعتها الاستهلاكية الخفيفة، في حين تحتاج بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من رأس المال، الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة. 2

ثانیا: تصنیف المؤسسات الاقتصادیة تبعا للمعیار القانونی.

وتصنف المؤسسة الاقتصادية تبعا لهذا المعيار كما يلي: 3

1-المؤسسات العمومية:

وهي المؤسسات التي يعود رأس مالها للقطاع العام، فهي تعتبر مؤسسات الدولة بالإنشاء أو التأميم، ويكون التسيير فيها بواسطة شخص فيها أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، وينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى قسمين:

1-1 مؤسسات تابعة للوزارات:

وتسمى أيضا "المؤسسات الوطنية" فهي تخضع للمركز مباشرة أي لإحدى الوزارات وهي صاحبة إنشائها، والتي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعيينها تقدم إليها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها.

2-يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004–2005، ص 19.

¹⁻ عمر صخري، المرجع نفسه، ص 27.

³⁻ لقصير رزيقة، دور العلاقات العامة في تحسين صورة المؤسسة العمومية الإقتصادية، رسالة الماجستير في علوم الإعلام والإتصال، تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 123.

2-1 مؤسسات تابعة للجماعات المحلية:

وتتمثل هذه المؤسسات في الولاية والبلدية أو تجمع بين البلديات أو الولايات أو منهما معا، وتكون عادة مجال النقل والبناء أو الخدمات العامة.

2-مؤسسات مختلطة:

وهي تلك المؤسسات التي تترك الدولة أو إحدى هيئتها مع الأفراد أو المؤسسات الأخرى في ملكيتها، مع العلم أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع كذلك لعدة ضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة.

3-المؤسسات الخاصة:

وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، كالمؤسسات الفردية ومؤسسات الشركات على أن كل نوع من هذه المؤسسات يحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق وإجراءات تسييرها ويتم تقسيم المؤسسات الخاصة إلى:

1-3 المؤسسات الفردية:

تنشأ هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى.

"حيث تختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال الذي يقوم بإنشاء هذه المؤسسة "، ويأخذ هذا النوع من المؤسسات أنواع تتباين من مؤسسات إنتاجية إلى وحدات تجارية أو خدماتية ...الخ.

وغالبا ما يكون عدد العاملين فيها منخفضا.

2-3 مؤسسات الشركات:

يعرف المشرع الجزائري الشركة على أنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بمدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كما يتحملون الخسائر التي قد تنجم عن ذلك.

وتنقسم على ثلاثة أقسام رئيسة هي :

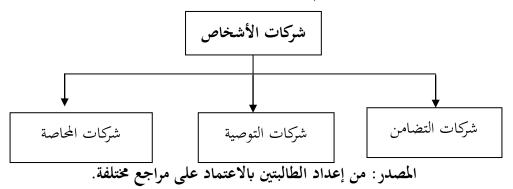
-شركات الأشخاص - الشركات ذات المسؤولية المحدودة - شركات الأموال.

3-2-3 شركات الأشخاص:

تعتبر امتداد المؤسسات الفردية وهي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد الشركاء عشرين شخص ويتم اقتسام الربح والخسارة.

وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام:





أ-شركات التضامن:

تعد هذه الشركات من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تكون متساوية أو تختلف في القيمة أو في طبيعة الحصة من شريك إلى آخر في حين التزام المؤسسة بواجباتها نحو المتعاملين معها يفوق ما يقدمونه من حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة وتعتبر هذه ميزة في هذه الشركة.

ويكون نشاطها في القطاعات مختلفة وغالبا ماتكون ذات أحجام صغيرة أو متوسطة، ويتقاسم فيها الشركاء الأرباح بنسبة ما قدموه من حصص في رأسماله.²

ب-شركات التوصية البسيطة:

وتكون ملكية الشركة لفئتين فئة الشركاء المتضامنين وهم مسؤلون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بنسبة ما يملكون بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال.

وفئة ثانية هم شركاء موصين يساهمون بقسط من رأس مال الشركة وتنحصر مسؤوليتهم المالية في قيمة حصصهم في رأس مال الشركة، ولا يحق لهم إدارة الشركة ولا يظهر اسمهم في اسم الشركة .

¹⁻عبد الغفور عبد السلام وأخرون، إ**دارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 24.

²⁻نسرين شريقي، **الشركات التجارية**، الطبعة الأولى، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2013، ص 47.

³⁻فوزي مُحِد سامي، الشركات التجارية" الاحكام العامة والخاصة دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 149.

ج-شركة المحاصة:

هي شركة تفتقد إلى وجود الشخصية المعنوية حيث تتميز عن الشركات التجارية الأخرى بأن كيانها منحصر بين المتعاقدين، وبأنها غير معدة للإطلاع عليها، فهي لا وجود لها إلا فيما بين الشركاء وتقتصر العلاقة في كيفية اقتسام الأرباح والخسائر.

2-2-3 شركة ذات المسؤولية المحدودة:

تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو عدة أشخاص، لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص. وإذا كانت الشركة لا تضم إلا شخص واحدا كشريك وحيد تسمى هذه الشركة المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة. 2

3-2-3 شركات الأموال:

وتسمى كذلك شركات المساهمة وهي تتكون من مجموعة من الأشخاص يساهمون بحصص في رأس مال الشركة، وتكون قيمة الأسهم التي يشارك قيمة الأسهم التي يشارك بعدار فيمة الأسهم التي يشارك بها، كذلك يتقاضى عائدات على أسهمه على شكل أرباح موزعة.

3-2-3 شركات التوصية بالأسهم:

تعتبر كشركة التوصية البسيطة من حيث ضمها فئتين من الشركاء متضامنين وموصين، غير أن الشركاء الموصين يمتلكون أسهمها بقيمة مساهمتهم في رأسمال الشركة ولهم التصرف فيها بالبيع أو التنازل، دون الرجوع إلى الشركاء المتضامنين على عكس شركة التوصية البسيطة.

¹⁻نسرين شريقي، نفس المرجع السابق، ص 48.

²⁻باسم ملحم، بسام أحمد الطراونة، شرح القانون التجاري"الشركات التجارية"، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2012، ص 222.

³⁻أكرم ياملكي، القانون التجاري الشركات دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 422.

💠 ثالثا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية اقتصاديا.

توزع المؤسسات الاقتصادية استنادا لهذا المعيار الى ثلاث قطاعات رئيسة:

 1 قطاع الفلاحة-قطاع الصناعة-قطاع الخدمات. ويضم كل قطاع ما يلى:

1-مؤسسات القطاع الأول"الفلاحة":

وتجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاها، وتربية المواشي بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري وغيره من النشاطات مرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية القريبة للاستهلاك وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم.

2-مؤسسات القطاع الثاني"الصناعة":

وتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية إلى منتجات وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها، وهي ما تسمى بالصناعات الاستخراجية ومؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام، ومؤسسات صناعة التجهيزات ووسائل الإنتاج المختلفة، ونلاحظ أن توزيع هذه المؤسسات يمكن أن تجمع فرعيين رئيسيين:

أ-الصناعات الخفيفة: وفي أغلبها استهلاكية وغير دافعة للاقتصاد بشكل واضح.

ب-الصناعات الثقيلة أو المصنعة: هي مختلف الأنشطة الصناعية التي تعمل منتجاتها على دفع الاقتصاد أماميا، حيث تعتبر كمستعمل لموارد ومنتوجات قطاعات مثل الاستخراجية والطاقة، ومنتج لوسائل إنتاج تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وهي بذلك دافعة إلى الأمام.

3-مؤسسات القطاع الثالث:

هذه المؤسسات تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في المجموعتين السابقتين وهي ذات أنشطة جد مختلفة وواسعة انطلاقا من المؤسسات الحرفية، النقل، البنوك، المؤسسات المالية، التجارة، الصحة وغيرها.

¹⁻بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حده البطالة بمنطقة بشار، شهادة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011 ص 05.

المبحث الثاني: ماهية الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

الأداء هو البحث عن الكفاءة من خلال إنتاج أكبر ما يمكن والبحث عن الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم، وهو مرتبط بالجانب الداخلي للمؤسسة من خلال إنتاجية العمل.

المطلب الأول: مفهوم أداء المؤسسة الاقتصادية.

يعد الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع مؤسسات الأعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقيميه إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني وبمناقشة المستويات التي يحلل عندها و القواعد الأساسية لقياسه ويعتقد البعض أن الخلاف حول ذلك ينبع من اختلاف المعايير و المقاييس وهو يعود لتنوع الأهداف واتجاهات الباحثين في دارستهم. 1

أولا: تعريف الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

تعريف (1): يعرف الأداء على أنه مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بمما هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك.

حسب هذا التعريف تبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية والإنتاجية، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الهدف أي هناك عنصرين للمقارنة، أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة، العنصر الثاني هو الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها.

تعريف(2): يعرف على أنه المخرجات والأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها لذا فهو يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة.3

وبشكل عام ينظر من أنه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة مختصصة أو بنشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين.

3-الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، تجلة الباحث، العدد07، الجزائر، 2009، ص 218.

17

⁻ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 89. - Abdellatif Akherkhen, la dynamique de contrôle de gestion, 2ed, paris, 1976, p 310.

بعد التعرض إلى مفهوم الأداء يمكن أن نستخلص خصائص الأداء

ثانیا: خصائص أداء المؤسسة.

تتمثل خصائص الأداء كما يلي: 1

- ✓ الوضوح: الهدف الواضح هو الهدف الذي له نفس تصور الأفراد.
- ✓ يجب أو من المفضل أن يكون في شكل رقمي أي قابل للقياس، يسهل عملية الرقابة.
 - ✓ الواقعية: تعنى قابلية التحقيق.
 - ◄ المرونة: الهدف المرن هو الهدف الذي يستجيب للتغيرات التي تحدث في المحيط.
 - ✓ أن يكون الهدف مقصود أي التعمد في تحقيقه.

هذه الخصائص الخمس هي خصائص الهدف في حد ذاته اما الخصائص الثلاثة الموالية هي خصائص مجمل الأهداف:

- ✓ أن تكون الأهداف متكاملة لا متناقضة.
 - ✓ أن تكون الأهداف مرتبة ومتسلسلة.
 - √ أن تكون الأهداف فيها بينها شبكة.
 - ثالثا: أهمية أداء المؤسسة.

تكمن أهمية الأداء بأنه يعد من المواضيع الإدارية المهمة التي ركز عليها الكثير من الكتاب والباحثين في هذا الشأن كما تولي مؤسسات الأعمال أهمية كبرى للأداء، فتصمم البرامج الخاصة لتقويمه وتدريب الموظفين من أجل تنفيذ النشاطات بأحسن صورة، كما يشكل أيضا وسيلة مهمة لاختيار واختبار إستراتيجية المؤسسة، فمن خلال النتائج المتحققة يتم الحكم على الأداء والإستراتيجية.

^{1 -} عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 56.

²⁻ابراهيم خلوف المكاوي، ادارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 31.

المطلب الثاني: أنواع الأداء والعوامل المؤثرة فيه.

يختلف أنواع الاداء في المؤسسة الاقتصادية حسب هدة معايير كما لها عدة عوامل مؤثرة فيها وهي كما يلي:

أولا: أنواع الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

1-حسب معيار المصدر:

 1 وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين وهما: الأداء الداخلي أو الذاتي والأداء الخارجي

1-1 الأداء الداخلي:

كذلك يطلق عليه إسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

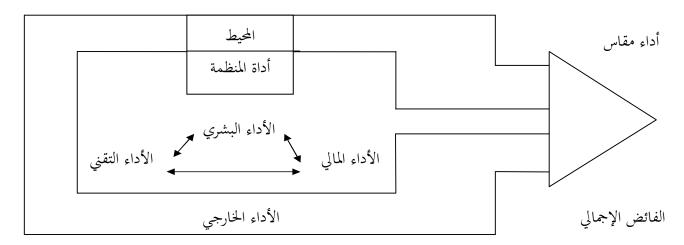
- ✓ الأداء البشري: وهو أداء فراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.
 - ✓ الأداء التقنية: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.
 - ✓ الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة و استخدام الوسائل المالية المتاحة.

1-2 الأداء الخارجي:

هو «الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة». فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لانخفاض أسعار المواد و اللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب. أهذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها، ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي:

¹⁻ريغة احمد الصغير، تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013-2014، ص 11.

شكل رقم(03): الأداء الذاتي والأداء الخارجي.



المصدر: ريغة أحمد الصغير، مرجع سبق ذكره، ص 11.

من الشكل يتضح أن تقييم الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحقق أيعود للمنظمة وحدها أو للمحيط وحده، ففكرة تقييم الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية وبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصبح خطر على المنظمة بعد أن كان فرصة.

2-حسب معيار الشمولية.

 1 حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي وأداء جزئي.

2-1 الأداء الكلى:

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة في تكوينها دون إنفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدبى التكاليف الممكنة.

ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب توفر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، و مصلحة الإنتاج يجب أن توفر

¹⁻عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقيم**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2000-2001، ص 18.

الأموال الضرورية بأقل التكاليف و أحسن جودة، ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود، والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

2-1 الأداء الجزئى:

على خلاف الأداء الكلي فإن هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدبى التكاليف الممكنة، فالنظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدبى التكاليف الممكنة.

فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى وبتحقيق مجموع أداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة، وكما سبق الإشارة إليه أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.

3-حسب المعيار الوظيفي.

يرتبط هذا المعيار وبشدة بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة.

إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف التالية: وظيفة المالية وظيفة الأفراد، وظيفة التسويق، وظيفة التموين، ويضيف البعض الأخر وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية.

1-3 أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة الأزمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

2-3 أداء وظيفة الإنتاج:

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه وإنتاج منتجات بجودة عالية وتكاليف منخفظة تسمح لها بمزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

3-3 أداء وظيفة الأفراد:

يتجلى أداء الوظيفة من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير يمكن ذكر منها المجموعة التالية:

- ✓ عائد الأفراد
- ✔ عدد الحوادث والإجراءات التأديبية التي كلما قل عددها دل ذلك على الأداء الجيد.
- ✓ التغيبية: ويقصد بما فقدان المواظبة عل العمل الذي يشترط الحضور إلى مكان العمل.

✓ علاقات أرباب العمل والنقابات: ويمكن تفسير هذا المعيار بعدد الإضرابات الحاصلة داخل المؤسسة، وانعدام الإضراب يعكس الجو الملائم الذي توفره المؤسسة لمستخدميها.

3-4 أداء وظيفة التموين:

يتمثل أدائها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

3-5 أداء وظيفة البحث والتطوير:

يمكن دراسة أداء هذه الوظيفة بدراسة المؤشرات التالية:

- ✓ الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد.
- ✓ نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.
- ✓ التنويع وقدرة المؤسسة على إرسال منتوجات جديدة.

3-6 أداء وظيفة التسويق:

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق.

7-3 أداء وظيفة العلاقات العمومية:

في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء التي تم التطرق لها سابقا فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين العملاء الموردين وأخيرا الدولة، بالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يتحصلون على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة، إما بالنسبة للموظفين الأداء توفير أو خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة.

4-حسب المعيار الطبيعي.

حسب هذا المعيار الذي من خلاله تقسيم المؤسسة وأهدافها ويمكن تصنيف الأداء كما يلى: 1

4-1 الأداء الإقتصادي:

يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها من وراء تعظيم نواتجها "الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية ...الخ".

وتدنية استخدام مواردها "رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا...الخ"

4-2 الأداء الإجتماعى:

في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا وأفراد المجتمع الخارجي ثاني وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية، كما يقول أحد الباحثين "الاجتماع مشروط بالإقتصاد" وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاجتماعي.

4-3 الأداء التكنولوجي:

يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تحدد أهدافا تكنولوجية أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

4-4 الأداء السياسي:

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق تلك الأهداف التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى والأمثلة في هذا المجال عديدة والمثال التالي يوضح أهميتها لبعض المؤسسات: كتمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لإستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.

بعد إستعراض معظم معايير تصنيف الأداء نشير إلى أن مختلف أنواع الأداء غير متنافية المفهوم، فقد نجد الأداء الاقتصادي الذي صنف حسب معيار الطبيعة قد يضم الأداء المالي وكذلك نفس المعنى ينطبق على الأنواع الأخرى.

¹⁻عبد المليك مزهود، الأداء بين الكفاءة والفعالية "مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 89.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء.

إن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية جعل مهمة تحديدها بدقة والاتفاق عليها من طرف الباحثين أمرا صعبا للغاية، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتحديد مقدار التأثير وكثافته، وفضلا عن كثافتها في التأثير في الأداء فهي مترابطة فيما بينها، أي أنها تشكل دوال فيما بينها، وكل التعقيدات السابقة تمخضت عنها عدة تصنيفات للعوامل المؤثرة في الأداء.

فقد صنفها الدكتور علي السلمي إلى مجموعتين هما: مجموعة العوامل التقنية والتكنولوجية ومجموعة العوامل البشرية المتمثلة أساسا في المعرفة، التعلم، الخبرة، التدريب، المهارة، القدرة الشخصية، التكوين النفسي، ظروف العمل، حاجات ورغبات الأفراد. 1

كما صنف البروفيسور KUKOLECA العوامل المؤثرة في الأداء إلى مجموعتين: هما مجموعة العوامل الموضوعية وتشمل العوامل الإجتماعية والعوامل الفنية، ومجموعة العوامل الذاتية المتمثلة في العوامل التنظمية.²

أما البروفسور R-A-THIETART فيرى بأن العوامل الأساسية المؤثرة في الأداء هي: التحفيز، المهارات، مستوى العمل والممارسات ويصنف بعض الباحثين العوامل الى عوامل خارجية وعوامل داخلية. 3

1-العوامل الداخلية:

إن تحكم المؤسسة في العوامل الداخلية هو تحكم نسبي، وهذا نظرا لترابط العوامل الداخلية فيما بينها، وتأثرها أيضا بعوامل أو متغيرات المحيط الخارجي. فتحكم المؤسسة في عواملها الداخلية له حدوده إلا في بعض الحالات أين تتمكن المؤسسة من التحكم الكلي في بعض متغيراتها. ودور المسير اتجاه هذه العوامل هو تعظيم تأثيراتها الإيجابية وتخفيف تأثيراتها السلبية.

وحصر هذه العوامل بدقة يعد من الأمور صعبة التحقيق، لذلك سوف يتم التعرض إلى أهمها أو إلى التي تبدوا أكثر إرتباطا بالأداء وتأثيرا فيه. وهي كالتالي:⁴

¹⁻عادل بومجان، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 47.

 $^{^{2}}$ عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 2

³-Raymond-alan thietart, la dynamique de Lhomme ou travailles éditions, d organisation, paris, 1997, p.51.

⁴-J.L.Arregle et B.Quelini, l'approche fondée sur les ressources in stratégie:actualité et futur de la recherche, éd Vuibert, paris, 2001, p.247.

1-1 التحفيز:

يعد التحفيز العملية التي حضت باهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، هذا ما ترتب عنه العديد من التفسيرات والنظريات، كنظرية تدرج الحاجات، نظرية العاملين، نظرية الحاجات لـ Mc Clelland، نظرية الانتظار...الخ، ومعظم أصحاب هذه النظريات هم علماء نفسانيين. ويتمثل التحفيز في المؤسسة «الحاجة أو الطاقة الداخلية التي تدفع الفرد إلى لعمل في اتجاه موجه نحو الهدف» يتبين من التعريف أن تحفيز العمال يكون من خلال معرفة حاجتهم ومحاولة تلبيتها، أو بإشعارهم أو تنبيههم إلى طاقتهم التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم.

فالمؤسسة عن طريق التحفيز الجيد لمختلف العمال قد تتمكن من بلوغ أهدافها ومن ثمة تحقيق الأداء الجيد. ولا يمكن أن تتم عملية التحفيز إلا بتوفر الحوافز التي قد تكون مادية أو معنوية. فدور المسير الجوهري في هذه العملية يكمن في معرفة كل حالة وتحديد الحوافز التي تتناسب معها، لتحقيق أو الحصول على أقصى ما يستطيع المحفز تقديمه للمؤسسة.

1-2 المهارات:

يمكن تنظيم المهارات في ثلاث مستويات:

- ✔ مهارة التقليد تمكن من إنجاز أو القيام بالنشاطات المتكررة حسب إجراءات محددة مسبقا.
- ✔ مهارة الإسقاط تسمح إنطلاقا من وضعية معطاة لمواجهة وضعيات أخرى شبيهة إلى حد معين للوضعية الأولى.
- ✓ مهارة الإبداع وتمكن هذه المهارة من مواجهة مشكل جديد، فالفرد مجبر أن يعود إلى رصيده المعرفي و يستغله في إيجاد الحلول. فحسب هذه الحالة يجب على الفرد أن يكون مبدع في التصرف و التعاون مع حالات

جديدة لم يسبق له مواجهتها.

الأنواع الثلاثة مهمة إلا أن مهارة الإبداع هي الأهم، وهذا لما يمكن لها أن تؤثر في أداء المؤسسة.

1-3 التكوين:

يعد التكوين نوع من الاستثمارات في العنصر البشري التي يمكن القيام بها لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة. ويظهر دوره في تحسين الأداء عبر النقاط التالية:

- ✓ رفع مستوى معارف الأفراد و نشرها و تحسين تقنياتهم في العمل.
 - ✓ يسمح التكوين بتحسين التنظيم وتنسيق المهام.
 - ✓ يسهل عملية الاتصال وتحرك المعلومات في كل الاتجاهات.

2-العوامل الخارجية:

تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، فهي بذلك تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها، ومصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيض من حدتها. فالمحيط الخارجي له تأثير كبير في الأداء. والتخفيف من التأثير السلبي للمحيط في الأداء يكون بالتأقلم بسرعة. ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى عوامل اقتصادية، عوامل اجتماعية، عوامل تكنولوجية وعوامل سياسية قانونية أ.

وفي حقيقة الأمر هذا التقسيم يساعد على التوضيح لا أكثر لأن الفصل بين هذه العوامل على درجة عالية من التعقيد.

1-2 العوامل الاقتصادية:

تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي... فالظرف الاقتصادي قد يتيح عناصر إيجابية للمؤسسة، كحالة تلك التي يرتكز نشاطها على التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي. كذلك الأسواق والمنافسين.

2-2 عوامل اجتماعيه:

تتمثل "في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي ممارسه تلك العناصر على المؤسسات" من التعريف يتبين أن العوامل الاجتماعية شديدة الصلة بالعامل البشري، ومن هذه العوامل نذكر النمو الديمغرافي، فئات العمر، الأقسام الاجتماعية. ودراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتوج جديد واستهداف حصة من السوق.

3-2 عوامل تكنولوجية:

تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة...الخ. دور المسير اتجاه هذه العوامل هو اليقظة وتشجيع الإبداع والتجديد داخل المؤسسة.

¹⁻السعيد بريش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 01، جامعة الأوراس، الجزائر، 2011–2012، ص 30.

4-2 عوامل سياسية وقانونية:

هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها. تتمثل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات...الخ، وكل العوامل السابقة الذكر قد تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها.

من خلال ما تم عرضه حول العوامل المؤثرة في الأداء يمكن القول أن الأداء هو دالة للعديد من المتغيرات الكمية والنوعية، المتحكم في بعض منها وغير متحكم في البعض الآخر.

المطلب الثالث: مقومات الأداء الجيد.

هناك العديد من مقومات الأداء الجيد هي: 1

1-الإدارة الإستراتجية:

هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا، يكون مستمدا من الأهداف العليا للمؤسسة، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجها للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ولمواطن قوتها من خلال إحداث الموائمة والتكيف مع البيئة الخارجية وصولا إلى أداء رسالتها وهي أيضا بمثابة خطة بعيدة المدى تركز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.

2-الشفافية:

وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وإن يتصف الموظف بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وألا يخضع حكمه لأراء الآخرين، وألا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده أو تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية عمله.

3-إقرار مبدأ المسائلة الفعالة:

وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والأكيد من قيامها بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاعتهم في تنفيذها.

¹⁻مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط MEU، الكويت، 2010-2011، ص ص 16-17.

4-وجود النظم المحاسبية:

النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة العناصر المادية والمعنوية المستخدمة، في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يختص بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف و تبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار، حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل إلى الأطراف المختلفة المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار.

المبحث الثالث: الأداء المالى في المؤسسة الاقتصادية.

عد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء في المبحث الثاني وتغطية بعض جوانبه، سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء المالي وأهدافه وأهم مصادر معلوم التي تستعمل في تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالى.

يعد مفهوم الأداء المالي من المفاهيم الجوهرية من مؤسسات الأعمال بصورة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصورة خاصة لأن من خلاله يمكن إعطاء صورة كاملة وشاملة عن مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد معنوية ومادية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسيطرة من طرف الإدارة.

أولا: تعريف الأداء المالي.

وهناك عدة تعاريف للأداء المالي سنتطرق إليها كالتالي:

تعريف آخر: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر أيضا عن أداء المؤسسة حيث أنه الداعم الأساسي لمختلف الأعمال التي تمارسها، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويدها بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

ومما سبق يمكن القول أن الأداء المالي يمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، أو أنها مدى قدرتها على تخفيض تكاليفها وزيادة إيرادتها.

وبعد التعرض إلى المفهوم يمكن استخلاص خصائص الأداء المالي.

❖ ثانيا: خصائص الأداء المالي.

تتمثل خصائص الأداء المالي كالتالي:

✓ أداه التحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجهيها تجاه المؤسسة الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه اليها أو الأسهم التي تشيير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

¹⁻وهيبة رمضان مُحِدّ حسين، ابراهيم فضل المولى البشير، أثر استراتجية التمييز في الاداء المالي للمصارف التجارية، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة السودان، العدد 11(2)، 2015، ص 112.

²⁻طاهر منصور، حسين شحدة، استراتجية التنويع والأداء المالي"دراسة ميدانية في المؤسسة العراقية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد2، 2003، ص 296.

³⁻ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص 37.

- ✓ أداة لتدارك الثغرات والمشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر عنها.
- ✓ أداة لتحفيز العاملين و الإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بمدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقها.
- ✔ أداة لتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أدائها، أو أداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة زمنية معينة.

ثالثا: أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها والاستفادة من البيانات التي يوفرها لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجرائتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة لها واستثماراتها وفقا للأهداف والمساهمة في اتخاذ القرارات السلمية للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي.

ويمكن حصرها في مايلي:2

❖ أولا: التوازن المالي.

وهو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي وهو يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ بما وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات (استخدامات الأموال ومصادرها).

¹⁻ مجر الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 46-47.

²⁻طرشي يخلف، يخلف صفية، أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية الحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2017/04/25، ص 10.

💠 ثانيا: نمو المؤسسة.

يعتبر نموها عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتجية، فالنمو وظيفة إستراتجية المتعلقة بجانب التطور التوسع، البقاء، الاستمرارية.

ثالثا: الربحية والمردودية.

تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح فهي تعبر عن العلاقة التي تربط الرابح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية وهي تمدف من قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي التي تمارسه.

ابعا: السيولة.

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة (المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) إلى الأموال المتاحة بسرعة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات. ويقيس هذا المتغير قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة.

خامسا: توازن الهيكل المالي.

يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد القصيرة الأجل وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، أي التكلفة المالية تلعب دورا هاما في التخصيص الأمثل للموارد المالية.

المطلب الثالث: خطوات ومصادر معلومات تقييم الأداء المالى.

تتم عملية تقييم الأداء المالي وفق خطوات مختلفة وذلك بعد جمع مصادر المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية وهي مدرجة كمايلي:

❖ أولا: خطوات عملية تقييم الأداء المالي.

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

✓ الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث إن خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

- ✓ احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- ✓ دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات بالأداء المالي الفعلي ومقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.
- ✓ وضع التوصيات الملائمة معتمدين في عملية تقييم الأداء من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها. 1

ثانیا: مصادر معلومات تقییم الأداء المالي.

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات فهي نقطة الانطلاق فيشترط للمعلومات أن تكون بالجودة والوقت المناسب تقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وخارجية ويقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة بالمؤسسة ...الخ.

والتقييم الذي سيتم انتهاجه في هذا البحث هو مصادر خارجية وتضم المصادر العامة ومصادر القطاعات ومصادر داخلية تضم مصادر خاصة بالمؤسسة وهي كالتالي:

1-المصادر الخارجية:

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

2-1 المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة وبسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

1-3 المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المختصة، بعض المواقع الالكترونية...الخ، لكن هذا النوع من المعلومات يظل غالبا في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية تعد عملية صعبة جدا.²

¹⁻مُجَدُّ محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

²⁻تالي رزيقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

2-المصادر الداخلية:

1-2 الميزانية: هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة.

وهي جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموع الأصول وفي جانبه الأيسر مجموع الخصوم التي تمتلكها المؤسسة بحيث تحافظ على تساوي الطرفين. 1

2-2 جدول حسابات النتائج: ولقد عرف النظام المحاسبي المالي الجدول بأنه "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة)". 2

3-2 جدول تدفقات الخزينة: يعتبر لوحة قيادة أمام قيمة الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه.

4-2 الملاحق: وهي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج حيث يشترط في الملاحق أن تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية وذلك احتراما لمبدأ الصورة الوفية. 4

_

¹⁻ناصر دادي عدون، نواصر مُحُدُّ فتحي، **دراسات الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، 1991، ص 20.

²-Mohamad cid henai bouche, Initiation a la novelle technique, édition d organisation, paris, P 15. [الياس بن ساسى، يوسف قريشي، التسيير المالي"دروس وتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 204.

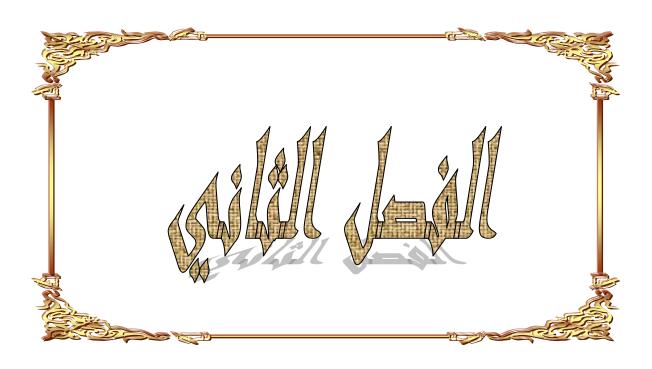
⁴⁻ المرجع نفسه، ص 204.

خلاصة:

يحتوي هذا الفصل على الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى مفهومها بصفة عامة والأهداف والوظائف التي تقوم بها بالإضافة إلى مختلف تصنيفات التي تتخذها، واستخلصنا أن المؤسسة هي أساس كل نشاط بحيث أنها تجمع بين الوسائل المادية والمالية والبشرية بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

أما في المبحث الثاني يتم تحديد مفهوم الأداء حيث عرف على أنه الاستعمال العقلاني لموارد المؤسسة بغية بلوغ أهدافها المسطرة وقد استنتجنا له أهمية في الحكم على الإدارة الإستراتيجية من خلال النتائج المحققة، وتم تحديد أنواعه وفق عدة معايير منها معيار الشمولية، معيار الطبيعة، معيار المصدر والمعيار الوظيفي وأن لهذا الأداء عوامل مؤثرة فيها وقد قسمت إلى مجموعتين: عوامل داخلية وعوامل خارجية، وأخير تطرقنا لمقومات الأداء الجيد منها: الشفافية وهي إعطاء صورة حقيقية لكل ما يحدث وأن يتصف الموظف بالعدل وأن يتجلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والموضوعية والأمانة في أداء واجباته.

وفي المبحث الثالث والأخير توصلنا إلى الأداء المالي من خلال تحديد مفهومه والأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها منها التوازن المالي، وفي الختام قمنا بتحديد خطوات عملية تقييم الأداء المالي ومصادر معلومات تقييم الأداء المالي منها: الميزانية وجدول حسابات النتائج، ومن هذه المعلومات نستطيع حساب مؤشرات الأداء المالي.



تهيد:

كي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة ومطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن يعتمد في تحليله على أدوات موثوق فيها وتعتبر مؤشرات التوازن المالي والسيولة والمردودية من بين الأدوات الأكثر شيوعا واستخداما في تقييم الأداء المالي، وذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تمنح مجالا واسعا للأطراف المعنية باتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة.

حيث انصبت دراستنا في هذا الفصل على معايير ومؤشرات تقييم الأداء وذلك من خلال ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الأول: مؤشرات التوازن المالى.
- ✓ المبحث الثاني: مؤشرات السيولة والنشاط.
- ✓ المبحث الثالث: مؤشرات الربحية والمردودية.

المبحث الأول: تقيم الأداء عن طريق مؤشرات التوازن المالي.

التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى وباستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الإقتراض هذا من جهة وسحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى. ومن هنا نتطرق إلى مستويات التوازن المالي.

المطلب الأول: التوازن الدائم أو الأول "رأس المال العامل(FR).

أولا: مفهوم رأس المال العامل وأهميته.

1-مفهوم رأس المال العامل:

يقصد برأس المال العامل هو الفرق المحاسبي بين الموجودات (الأصول) والمطلوبات (الديون) المتداولة، فهو صافي من أي التزام مستحق على إدارة المؤسسة كما أنه ذلك الجزء الذي تم تمويله بمصادر طويلة الأجل في زيادة حد الأمان الذي يتمتعون به إضافة إلى ما يقابل أو يساوي مطلوباتهم المستحقة في موجودات المؤسسة المتداولة، وعليه فإن توافره يعزز من دور الإدارة في السيولة.

ويعرف أيضا على أنه: الفرق بين الأصول المتداولة والإلتزامات الجارية، وتتضمن الأصول المتداولة النقدية وأيضا تلك الأصول التي يتوقع أن تتحول إلى نقدية أو تستنفذ في العمليات العادية خلال دورة النشاط العادية أو خلال سنة، وتعبر الإلتزامات الجارية عن تلك الإلتزامات التي تستحق خلال دورة النشاط.²

ومن خلال التعريفين يمكن القول على أن رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة (الجارية) أو قصيرة الأجل والخصوم المتداولة أو الجارية.³

2-أهميته:

تتجلى أهميته من خلال الأمان الذي يوفره للمؤسسة فهو هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدثها بعض عناصر الميزانية الأقل من سنة وتتمثل هذه المخاطر في:4

¹-حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

²⁻مُحَّد نور، المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1987، ص 176.

³⁻ كمال خليفة أبو زيد، دراسات في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 1987، ص 226.

⁴⁻مفلح مجًّد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 168.

- ✓ الخطر الأول: يتمثل في إمكانية إنخفاض أو تباطؤ دوران بعض عناصر الأصول المتداولة كانخفاض حجم المبيعات الذي يترتب عليه طول مدة تصريف المحزونات، تأخر تسديد العملاء ما عليهم من إلتزامات أو طلبهم تمديد مدة التسديد ...الخ.
- ✓ الخطر الثاني: يتمثل في الخسائر التي يمكن أن تلحق ببعض عناصر الأصول المتداولة كعدم تسديد بعض العملاء ما عليهم نهائيا بسبب الإفلاس أو الإعسار.
- ✓ الخطر الثالث: مرتبطة بإمكانية حدوث سرعة في دوران بعض عناصر الخصوم قصيرة الأجل كاستعجال الموردين في طلب تسديد ديونهم.
 - 💠 ثانيا: طرق حسابه و أنواعه.

1-طرق حساب رأس المال العامل:

 1 يمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما: أسلوب أعلى الميزانية وأسلوب أسفل الميزانية. 1

✓ أسلوب أعلى الميزانية: في هذه الحالة فإنه يساوي إلى الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل.

هذا الأسلوب يرتكز على تجديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.

✓ أسلوب أسفل الميزانية: في هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = أصول متداولة + ديون قصيرة الأجل.

أصول متداولة = المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة.

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

¹⁻ إسماعيل عرباجي، **إقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 11.

2-أنواع رأس المال العامل:

ولرأس المال العامل عدة أنواع أساسية أهمها:

 \checkmark رأس المال العامل الصافي: يعبر عن قيمة الأصول الدائمة التي تمول من الأصول المتداولة، ويدعى برأس المال العامل الدائم أو الصافي.

ويعرف أيضا بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، لهذا فهو ليس نسبة مالية كباقي النسب الأخرى بل هو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول حيث تبين هذه النسبة مدى زيادة الموجودات المتداولة.

رأس المال العامل الدائم (الصافي) = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الدائم (الصافي) = أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل.

✓ رأس المال العامل الخاص: يعتبر (إذا كان موجبا) الجزء من الأموال الخاصة التي تمول الأصول الثابتة بل
 أيضا تمول جزء من الأصول المتداولة.³

رأس مال العامل الخاص = أصول متداولة - مجموع الديون.

رأس المال العامل الخاص = رأس مال العامل الدائم - ديون طويلة الآجل.

✓ رأس المال العامل الإجمالي: ويقصد به أيضا إجمالي الموجودات المتداولة بفقراتها المختلفة، والمعروف ماليا عن هذه الفقرات أنها يجب أن تتحول إلى نقد خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى السنة الواحدة ولذلك

⁻عليان الشريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 117.

²⁻أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 104.

نصر دادي عدون، نواصر فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 23

فالاستثمارات قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة وهذه الأصول هي النقدية، كالإستثمارات قصيرة الأجل والمخزون السلعي. 1

✓ رأس المال العامل الخارجي: وهو مجموعة الأموال الخارجية التي تستعملها المؤسسة أي قيمة ديونها المختلفة.²

ثالثا: حالات رأس الحال العامل والعوامل المؤثرة فيه.

1-حالات رأس المال العامل:

- 1-1 منظور أعلى الميزانية: يعبر رأس المال عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل:
- ✓ الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة): في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل وذلك على النحو الآتي:

الشكل رقم(04): الحالة الأولى لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية.

الأموال الدائمة	الأصول الثابتة
FR الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة

المصدر: إلياس بن ساسى ويوسف قريشى، مرجع سبق ذكره، ص 68.

¹⁻ نجَّد طيب، مُجَّد عبيدات، **الإدارة المالية في القطاع الخاص**، الطبعة الأولى، دار البداية لنشر، الأردن، 2009، ص 264.

²⁻ ناصر دادي عدون، نواصر مُجَّدٌ فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

✓ الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة اقل من الأصول الثابتة): في هذه الحالة الأموال الدائمة غير الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء منها هذه الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الإحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى، العجز في التمويل.

الشكل رقم (05): الحالة الثانية لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية.

الأموال الدائمة	الأصول الثابتة
	FR
الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة

المصدر: إلياس بن ساسى ويوسف قريشى، مرجع سبق ذكره ص69.

✓ الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة): وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية الاحتياجات المالية في المؤسسة.

الشكل رقم(06): الحالة الثانية لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية.

الأموال الدائمة	الأصول الثابتة
الديون القصيرة الأجل	الأصول المتداولة

المصدر: إلياس بن ساسى ويوسف قريشى، مرجع سبق ذكره، ص 69.

2-العوامل المؤثرة فيه:

هناك العديد من العوامل التي تحدد رأس المال العامل ككل ويضاف إلى هذه العوامل التي تؤثر على كل بنود رأس المال العامل على حدة، أما العوامل التي تؤثر عليه فهي كما يلي: 1

¹⁻ جمال الدين المرسى، عبد الله لحلح، **الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات"**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 348.

1-2 طبيعة النشاط: تؤثر طبيعة النشاط على حجم رأس المال ويمكن القول أن المؤسسة المرافقة العامة تحتاج إلى قدرة بسيطة نسبيا من رأس المال العامل لأن نشاطها ينصب أساسا على الخدمات.

أما المشروعات التجارية فتحتاج إلى قدرة كبيرة نسبيا منه تقف المشروعات الصناعية في موقع وسط بين المرافق العامة والمشروعات التجارية.

2-2 مقدار المبيعات المنتظرة: تحتاج الزيادة في المبيعات إلى تمويل إضافي لرأس المال، حيث تحتاج المؤسسة لمزيد من الاستثمار في المخزون وفي النقدية وقد تؤدي زيادة المبيعات إلى زيادة أوراق القبض.

3-2 زيادة مستوى الأسعار: حيث تؤدي الزيادة في الأسعار إلى ضرورة زيادة الأموال المستثمرة في البضاعة و أوراق القبض والنقدية، إذ أرادت المؤسسة الإحتفاظ بنفس رقم النقدية أو رقم الأعمال الذي كانت تحققه قبل زيادة الأسعار.

4-2 طبيعة عملية التصنيع: تحتاج المؤسسات الصناعية التي تتميز العمليات التمويلية فيها بالتعقيد وباستغراقها لفترات طويلة نسبيا، إلى قدر أكبر من رأس المال لتمويل احتياجات التصنيع ففي هذه الحالة يتطلب التصنيع الاحتفاظ بقدر كبير من المخزون السلعي.

5-2 العلاقة بين شروط الشراء وشروط البيع: فاذا كانت مهلة البيع التي تحصل عليها المؤسسة من الموردين لتسدد خلالها قيمة أوراق الدفع تتقارب مع مهلة السداد التي تمنحها المؤسسة لعملائها ليقوموا بسداد قيمة المبيعات الآجلة إليهم خلالها فإن ذلك معناه أن أوراق القبض تمول أوراق الدفع أي تقوم بسدادها مما يقتل حاجتها إلى فائض كبير من المخزون السلعي.

6-2 قوة المركز المالي للمؤسسة: وسمعتها في الأسواق حيث يمكنها ذلك من الحصول على إحتياجاتها العاجلة بشكل فوري مما يقلل من ضرورة الإحتفاظ بمبالغ كبيرة نسبيا.

7-2 طول دورة رأس المال: ويقصد بها الفترة التي تستغرقها النقدية في تحويلها إلى مواد خام ثم سلع فمخزون ثم مبيعات ثم إلى نقدية مرة أخرى فكلما طالت الدورة زاد حجم رأس المال العامل. 1

¹⁻عبد الحليم كراجة وآخرون، ا**لإدارة والتحليل المالي "أسس، مفاهيم، تطبيقات**"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 125.

المطلب الثاني: إحتياجات رأس المال العامل (BFR).

أولا: تعريف إحتياج رأس المال العامل وخصائصه.

1-تعريفه:

يرتبط الاحتياج من رأس المال العامل إرتباطا شديدا بدورة الإستغلال، لذا يصعب إدراك مفهومه إلا باستعراض هذه الأخيرة، تتمثل دورة الإستغلال في الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة عملية شراء المواد الضرورية لسير النشاط ولحظة تحصيل المؤسسة بمجموعة من الأنشطة هي: تحصيل المؤسسة بمجموعة من الأنشطة هي: التخزين، الإنتاج، البيع، الفترة الزمنية المنحصرة بين لحظة الشراء ولحظة التحصيل النقدي تمثل إحتياج التمويل أو احتياج الاستغلال الذي قد يطول أو يقصر وهذا حسب طبيعة نشاط المؤسسة. 1

أما الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة شراء المواد ولحظة تسديد ديون الموردين تمثل موارد التمويل أو موارد الاستغلال ومقارنة الموردين يكشف لنا احتياج المؤسسة لرأس المال العامل أم لا.

ولقد وردت عدة تعاريف للاحتياج في رأس المال العامل في مجال المؤسسة على عدة أوجه نذكر منها:

- ✓ يعرف الاحتياج في رأس المال العامل على أنه الفارق الزمني بين التحصيلات والتسديدات للتدفقات المرتبطة بأنشطة الاستغلال في المؤسسة.²
- ✓ الاحتياج في التمويل مرتبط إذن بطول دورة الاستغلال تربط كذلك بمدة دوران المخزون ومدة العمليات الإنتاجية ومدة الاعتماد الممنوح للعملاء وكذا مدة القرض الممنوح من طرف الموردين.

ومن خلال التعريف نستنتج الخصائص التالية:

2-الخصائص:

يتميز الاحتياج في رأس المال العامل بمجموعة من الخصائص يمكن أن نوجزها فيما يلي: 3

1-2 الاحتياج في رأس المال العامل له صفة الاستمرارية: هو عبارة عن مجموع لحسابات مرتبطة بدورة الاستغلال الجارية، وبحسب التحليل المالي الكلاسيكي هو عبارة عن سيولة أو أموال مستحقة، فعناصر الاحتياج في رأس المال العامل في الواقع لها صفة الاستمرارية في إطار الاستغلال الجاري.

¹⁻حنفي عبد الغفار، **الإدارة المالية**، المكتب العربي، مصر، 1989، ص 120.

²⁻ليلى مقدم، سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص 09.

³⁻المرجع نفسه، ص 17.

2-2 الإحتياج له صفة الحركية المستمرة في الزمن: إن الطابع الفعلي للأنشطة يتطلب تعديل في عملية الإنتاج بين المشتريات، الإنتاج والبيع، فخاصية الديمومة للاحتياج في رأس المال العامل لاتمنع من احتمال ارتفاعه أو انخفاضه خلال السنة، كما أن تذبذب الاحتياجات المالية للنشاط حسب فصول زمنية يزداد فيها حجم النشاط وينخفض بشكل دوري يعكس هذا فيه، نتيجة للعلاقة الفردية بين زيادة رقم الأعمال والزيادة في مستوى الاحتياجات في دورة الاستغلال.

2-3 الإحتياج متوقف على طبيعة الأنشطة: هو إنعكاس في المؤسسة بمعنى لأنشطتها، وذلك من خلال العلاقة المعقدة مع عملائها و موردها وعملياتها الإنتاجية في التسديد...الخ، وهناك ثلاثة عوامل توضح هذه العلاقة والعلاقة القوية بين العملاء والموردين وحجم المؤسسة وطول مدة الإنتاج.

4-2 مرتبط بنمو المؤسسة: القاعدة العامة في رقم الأعمال تؤدي إلى الزيادة بشكل نسبي صغير أو كبير من عناصر دورة الاستغلال، عملاء، مخزون وموردين، فنمو رقم الأعمال سيرفع وبشكل إلى مستوى الإحتياج لرأس المال العامل.

ثانیا: مکونات الاحتیاج لرأس المال وطرق حسابه.

1- مكونات الاحتياجات لرأس المال العامل:

 1 من الناحية العملية تتشكل الاحتياجات لرأس المال العامل من مكونين.

- ✓ مکونة دائمة composante permanent.
 - ✓ مكونة متغيرة composante variable.

1-1 المكونة الدائمة:

قتاز مكونات دورة الاستغلال الجارية بطابع السيولة والاستحقاق: توجه عناصر الاستغلال (المخزونات المتداولة) للاستهلاك أو البيع، الديون على العملاء يتم تسديدها وتحويلها إلى سيولة، ديون الموردين تسدد في آجال استحقاقها.

تجدد هذه العناصر بصفة مستمرة حسب الدوران المتعلق بنشاط المؤسسة هذا يعني أن الأصول الدورية تعوض أثناء تحويلها أو استهلاكها، ويتم تمويل هذه الاحتياجات في كل مرحلة تجديدها لذا تعتبر كاحتياجات دائمة.

من جهة أخرى نستطيع اعتبار المكونة الدائمة لاحتياجات رأس المال العامل كأموال عاطلة ومجمدة بناء على عدم تحقيق جزءا من العمليات في آجالها العادية (مخزونات ضعيفة الدوران، ديون معدومة...الخ).

¹⁻خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة "دروس وتمارسن محلولة"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 77-78.

في حالة مماثلة تجد المؤسسة نفسها في مواجهة أثار مالية وخيمة كخطر السيولة وتدهور مردودية الأموال التي استعملت في تمويل هذه المكونة.

عمليا تستطيع التعرف في التركيبة المتغيرة، وهذا يعني أنه هناك إمكانيات تسيطر استراتجيات محتملة بناءا على حالة معينة من جهة وإعادة النظر في بعض الخطط وبالتالي يمكن تحقيق الأصول قصيرة الأجل بسرعة لكن الخطط والاستراتجيات يعاد النظر فيها بصفة مستمرة.

يمكن استنتاج من هذه الوضعية أن القرارات المتخذة على المدى القصير لا تعد نمائية، لكن يمكن أن تكون محل تعديل في حالة النفوروة: تخفيض المخزونات وتعديل رأسمال العامل في حالة انخفاض محتمل بنشاط استغلال المؤسسة.

1-1 المكونة المتغيرة:

بالنسبة لهذه المكونة نجد أن رأس المال العامل مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة نشاط المؤسسة، وتتولد هذه المكونة عن التذبذبات المتعلقة بالتشغيل العادي لدورة الاستغلال (تذبذبات في رقم الأعمال أو المدفوعات التي تحدث خلال الشهر) مما يؤدي إلى إحداث تذبذبات في رأس المال العامل.

وبصفة عامة يخضع لعاملين أساسين:

- ✓ الخصوصيات القطاعية: معدل دوران المخزون التي تتغير حسب طبيعة نشاط المؤسسة، علاقة العملاء بالموردين التي تربطها القدرة التفاوضية لبعض المؤسسات.
 - ✓ التغيرات الموسمية: المرتبطة بالظواهر الطبيعية، عادات الشراء، التذبذبات ذات الطابع العشوائي...الخ.

2-طرق حساب احتياج رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل من خلال طريقتين: طريقة دراسة الميزانية وطريقة رأس المال العامل المعياري أو كما يسميها البعض طريقة خبراء المحاسبين بفرنسا.

1-2 طريقة دراسة الميزانية: في هذه الطريقة يتمثل احتياج رأس مال العامل في الفرق بين الأصول المتداولة عدا الخزينة والديون قصيرة الأجل عدا السلفات المصرفية.

نلاحظ أن الخزينة لم تؤخذ بعين الاعتبار، وهذا لعدم إمكان اعتبارها احتياجا للدورة وكذلك السلفات المصرفية وهذا لطبيعتها لأنها في الغائب تكون في شكل ديون سائلة لفترة قصيرة جدا تمنح للمؤسسة في آخر الدورة للتسوية.

احتياج رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة.

اضر دادي عدون، نواصر فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 25. $^{-1}$

احتياج رأس المال العامل = (قيم استغلال+ قيم محققة) - (الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).

- ✓ إذا كان الفرق موجبا فهذا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغط كلية بموارد الدورة بالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل لتمويل احتياجاتها.
- ✓ في حالة الفرق سالب فهذا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة وبتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها.

2-2 طريقة رأس المال العامل المعياري: وضعت هذه الطريقة من طرف خبراء المحاسبة بفرنسا وتسمى أيضا بالطريقة المعيارية، حيث تقدم هذه الطريقة أدق من نتائج طريقة دراسة الميزانية والأساس الذي تبنى عليه هذه الطريقة هو وجود فوارق زمنية بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من النقدية وليس كل تدفق له علاقة مع الخزينة يؤخذ بعين الاعتبار لكن تدفقات الخزينة المعنية هي تلك العلاقة مع عناصر احتياج رأس المال العامل، وتتمثل هذه العناصر بصفة عامة في البضاعة، المواد الأولية، المنتجات التامة، المنتجات نصف مصنعة، العملاء وأوراق القبض، الموردون وأوراق الدفع.

المطلب الثالث: تعريف الخزينة وحالاتها.

💠 أولا: تعريف الخزينة وطرق حسابها.

يمكن تعريفها مجموعة الأموال التي في حوزها لمدة دورة استغلالية وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة. 1

تعرف أيضا على أنها الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة أي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها.

حسب هذا التعريف فان الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية إذن الخزينة تحسب بالعلاقة التالية: 1

¹⁻ ناصر دادي عدون، التحليل المالي "دروس وتمارين"، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1991، ص 51.

الخزينة = قيم جاهزة - سلفات مصرفية.

ويمكن إيجاد علاقة أخرى لحساب الخزينة وهي الفرق بين رأس المال العامل الإجمالي FR واحتياجات لرأس المال العامل BFR وهي كالتالي:

الخزينة = رأس المال العامل الإجمالي - احتياج لرأس المال العامل.

♦ ثانيا:حالات الخزينة.

للخزينة ثلاثة حالات أساسية وهي كمايلي:2

- ✓ خزينة سالبة: وهذا يدل على أن إحتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة ويفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض والذي قد يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأس المال العامل وذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.
- ✓ خزينة موجبة: تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، ولكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردوديتها إن لم تستغل في استثمارات جديدة.
- ✓ خزينة معدومة: وتعني أن رأس مال العامل واحتياج رأس المال العامل متساويين وهذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.

⁻بوعلام بوشاشي، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص 110.

²⁻المرجع نفسه، ص 110.

المبحث الثانى: التقييم بواسطة نسب السيولة والنشاط.

يدرس هذا المبحث النشاط والسيولة المالية في المؤسسة الاقتصادية، والذين يمكن اعتبارهما معيارين مهمين لتقييم الأداء المالي لتحقيق أهداف المؤسسة، لأن التسيير المالي يعطي المؤسسة ثقة لدى الدائنين في حالة طلب حقوقهم.

المطلب الأول: مفهوم السيولة وأهميتها.

أولا: مفهوم السيولة.

تعني السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة سواء كانت منتظرة أو غير منتظرة، عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى والسيولة بالمعنى الإيجابي هى:

- ✓ توافر الأموال بالقدر الكافي عند الحاجة إليها.
- ✔ القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها.
- ✔ القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة مهمة.

وتلعب السيولة دورا مهما في مواجهة وإبعاد خطر العسر المالي عنها، فهذا يفرض عليها التحكم في السيولة وفي حالة عجزها عن تحقيق ذلك يؤدي بها إلى الإعسار المالي ويعرف هذا الأخير بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة والطويلة في مواعيدها ويمكن تقسيم العسر المالي إلى قسمين:

1-العسر المالي المؤقت: هو يكشف عن أزمة مالية وقتية أو مرحلية حيث تعجز المؤسسة عن سداد جزء من الإعسار يمكن التزاماتها خلال فترة معينة وطبيعة أسباب العجز هي أسباب مؤقتة وعارضة ومثل هذا النوع من الإعسار يمكن للمؤسسة أن تجد له حلول كتمديد فترة سداد الديون مع تحمل أعباء فائدة إضافية مقابل التمديد أو اللجوء إلى الاقتراض.

وكذلك هذا النوع من الإعسار لا يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس لأن سبب التأخر عن التسديد بنسب طارئة وغير دائمة.

2-العسر المالي الفني: تواجه المؤسسة عسرا ماليا فنيا حينما تعجز عن الوفاء بالتزاماتها كاملة أو أكثرها، عند ظهور هذا النوع من الإعسار يجب أن تتحرك المؤسسة بسرعة لمواجهة خطر الإفلاس. 1

¹⁻مفلح مُجَّد عقل، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

💠 ثانيا: أهميتها.

 1 مما لاشك فيه توافر السيولة يحقق العديد من المزايا للمؤسسة من بينها: 1

- ✓ تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها ومن قبل مقرضيها، فالمتعاملين تضمن لهم السيولة لتسديد حقوقهم لقاء الخدمات التي قدموها للمؤسسة والمقرضين تضمن لهم تسديد أقساط الدين والفوائد.
 - ✔ الوفاء بالالتزامات عند حلول تواريخ استحقاقها وتفادي خطر الإفلاس.
- ✓ مواجهة متطلبات دورة الاستغلال من تسديد مصاريف المستخدمين، دفع الضرائب والرسوم شراء المواد واللوازم...الخ.
 - ✓ مواجهة الانحرافات غير المنتظرة في التدفقات النقدية.
 - ✓ مواجهة الأزمات عند وقوعها.
 - ✓ إمكانية الحصول على خصومات مالية من الموردين لقاء تعجيل الدفع.
- ✓ المرونة في اختيار مصدر الحصول على الأموال لأن توافر السيولة لدى المؤسسة يمكنها من البحث عن المصدر الأفضل عندما ترغب في الحصول عليه دون أن تكون مقيدة بمصدر معين، فالسيولة عبارة عن هامش أمان.

مما سبق ذكره يتبين أن السيولة هدف مالي أساسي تسعى المؤسسة لتحقيقه ولكن توفر السيولة يجب أن يكون بالشكل الكافي لمواجهة جميع الالتزامات وأي زيادة على هذا المستوى يعد تجميدا للأموال يمكن استغلالها في الأنشطة الاستغلالية للحصول من ورائها على عائد.

المطلب الثانى: نسب السيولة.

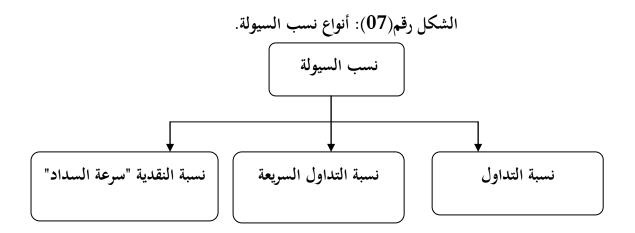
تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة). ونسب السيولة لها أهمية بمكان الإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمؤسسة ائتمان قصير الأجل.

2-منير ابراهبم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003، ص 74.

السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 193 $^{-1}$

تشير هذه النسبة إلى مقدار الأصول المتداولة التي ينبغي توفرها لتغطية الخصوم المتداولة فورا، باستثناء المخزون حيث يصعب بيع المخزون حالا أو أن قيمته السوقية أقل من قيمته الدفترية أو أعلى منها.

ويمكن تقسيم نسب السيولة إلى مجموعة متكاملة من النسب كما هو موضح في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مراجع مختلفة.

❖ أولا: نسبة التداول.

وهي نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الالتزامات المتداولة، وتعبر هذه النسبة عن عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم التي تستحق السداد خلال الفترة، وتعمل نسبة التداول على قياس ما يعرف بالسير المالي في الأجل القصير، ولا يوجد نسبة معيارية يتم الرجوع إليها عند حساب نسبة التداول، ولكن يتوقف ذلك على ظروف كل صناعه والأفضلية أن تكون للمؤسسة هي التي تغطي أصولها المتداولة التزاماتها المتداولة أكثر من مرة. 2 وتحسب نسبة التداول بالعلاقة التالية:

نسب التداول = إجمالي الأصول المتداولة / إجمالي الالتزامات المتداولة.

💠 ثانيا: نسب التداول السريعة.

يعاب على نسبة التداول أنها تفترض أن المخزون السلعي هو من الأصول المتداولة التي يسهل تحويلها إلى نقدية، وهذا الافتراض قد لا يكون مقبولا من الدائنين. فالمخزون السلعي يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه، وهناك

¹⁻ نعمة عباس الخفاجي، **الإدارة الاستراتجية المداخل والمفاهيم والعمليات**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 267.

²⁻عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 88.

احتمال بأن يتم بيعه بالخسارة، لذا من المقترح استبعاد المخزون السلعي من أبسط نسب التداول، لنصل إلى نسبة جديدة لقياس السيولة وهي نسبة التداول السريعة.

وتلك النسبة تعتبر مقياسا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من الأصول سريعة التحول إلى النقدية. 1 وتقيس هذه النسبة درجة السيولة السريعة المتاحة حالا للوفاء بتلك الالتزامات.

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون السلعي / الخصوم المتداولة.

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بما تستوفي من ديونها القصيرة الأجل اعتمادا على ما تملكه من الأصول النقدية وشبه النقدية، حدها الأدبى 0.7 وحدها الأقصى 0.3 وهناك ما يقول 0.4

أغلب المتعاملين الاقتصاديين لهم فائدة في أن يكون هذا المعدل كبير على قدر المستطاع الشيء الذي يقابله تسيير داخلي جيد للخزينة التي يجب أن تكون معدومة (توازن مالي مثالي).

نسبة التداول السريعة أكثر أهمية من نسبة التداول لأن هذه الأخير تقيس قدرة المؤسسة سداد التزاماتها قصير الأجل في حين أن نسبة التداول السريعة تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وذلك دون إعسار أو توقف عن السداد.

💠 ثالثا: نسبة النقدية(سرعة السداد).

تقيس قدرة النقدية المتوفرة النقدية المتوافرة لدى المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وتحتم هذه النسبة بالنقدية أو ما في حكمها كالأوراق المالية، والأوراق التجارية، وعن طريقها يمكن التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على أرصدتها النقدية واستثماراتها المالية دون الاضطرار إلى بيع بعض الأصول المتداولة الأخرى، بما لا يجعل الشركة في حالة عسر مالي.

ويمكن حساب نسبة النقدية من خلال المعادلة التالية:

نسبة النقدية(السداد السريع) = إجمالي النقدية وصافي حكمها / إجمالي الالتزامات المتداولة.

أ-ناصر نور الدين عبد اللطيف، **أساسيات المحاسبة المالية في المنشآت الخدماتية والتجارية والصناعية"تحليل القوائم المالية والمحاسبية والتزاماتها"**، الدار الجامعي، مصر، 2006، ص 244.

⁻2- مُحَّد عبد الحميد عطية، نفس المرجع، ص 188.

إن مصطلح النقدية بمعناه الواسع كما حدده مجلس معايير المحاسبة المالية، يشمل النقد والأصول شبه النقدية سريعة التحول إلى النقدية، وتسمى بالأوراق المالية القابلة للتداول مثل: أذونات اخزينة، والأوراق التجارية.

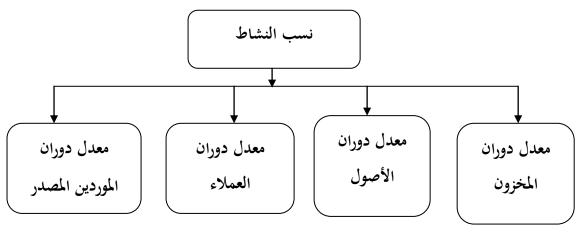
المطلب الثالث: نسب النشاط.

وهي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة على تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة.

ويمكن تعريفها على أنها النسب التي تقيس مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه، وتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون ونسب الأصول الثابتة وغيرها.

ويمكن تقسيم نسب النشاط كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (08): أنواع نسب النشاط.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مراجع مختلفة.

الخزون. معدل دوران المخزون.

يعتبر مؤشرا لمدى سلامة حجم الاستثمار في المخزون السلعي، ولكي نوضح فكرة استخدام المتوسطات في حساب معدل دوران، سوف يتم حساب معدل دوران بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون خلال العام وذلك بدلا من قسمتها على رصيد المخزون في الميزانية كما تعودنا أن تفعل ويمكن إيجاد متوسط المخزون في الميزانية كما

¹-عدنان تاية النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار الميسرة، الأردن، 2008، ص 104.

²⁻ مُحَدُّ صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 76.

تعودنا أن نفعل ويمكن إيجاد متوسط المخزون بإضافة مخزون أول مدة إلى رصيد المخزون في نهاية المدة وقسمة النتائج على إثنان. 1

ويحسب هذا المعدل بالنسبة لمحزونات البضاعة والمواد واللوازم والمنتجات كما يلي:

✓ بالنسبة للبضاعة:

معدل دوران = تكلفة شراء بضاعة مباعة / المخزون الوسيطي.

✓ بالنسبة للمواد واللوازم:

معدل دوران = تكلفة شراء المواد واللوازم المستهلكة / المخزون الوسيطى.

✓ بالنسبة للمنتجات التامة:

معدل دوران = تكلفة إنتاج المنتجات المباعة / المخزون الوسطي (تكلفة الإنتاج).

ومتوسط المخزون يحسب بالعلاقة التالية:

متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون آخر المدة) / 2.

ثانيا: معدل دوران الأصول.

يتم حساب معدل دوران الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول وبهذا فإنه يقيس كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول.²

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات/ مجموع الأصول.

¹⁻ مجًد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 34.

²⁻محُد المبروك أبو زيد، التحليل المالي" شركات وأسواق مالية"، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص ص 151-152.

وهذه النسبة تعكس أيضا كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات ولذلك فكلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول وكلما دل على زيادة عدد مرات تحقيق العائد على الأصول خلال السنة.

وتنقسم هذه الأخيرة إلى معدل دوران الأصول الثابتة ومعدل دوران الأصول المتداولة وهي كالتالي:

1-معدل دوران الأصول الثابتة:

ويتم حسابه بقسمة صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة، ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى كفاءة في إدارة أصول المؤسسة، فإذا وجد معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة يفوق مثيله على مستوى الصناعة، فإن ذلك قد يعني إما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول، أما في حالة انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة على مثيله مستوى الصناعة فان هذا قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول.

ويقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق الإيرادات (المبيعات) للمشروع وزيادة الطاقة الاستخدامية للأصول الثابتة وزيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمشروع.

ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة.

2-معدل دوران الأصول المتداولة:

يتم حسابه بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة، ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة.

2-صلاح الدين حسين السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص 265.

¹⁻منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

ثالثا: معدل دوران العملاء.

تتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين ونميز بين المؤسسات التجارية والصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات.

وهي تلك المدة الوسطية الممنوحة للعملاء من طرف المؤسسة لتسديد ما عليهم من ديون تحسب من خلال العلاقة بين مجموع حسابات العملاء مضافا إليها أوراق القبض غير المخصومة، ورقم الأعمال بكل الرسوم. 1

معدل دوران العملاء = مجموع قيمة العملاء + أوراق القبض / رقم الأعمال بكل رسوم imes 360.

ويحسب عدد دوران الحقوق بالعلاقة التالية:

معدل دوران الحقوق = رقم الأعمال بكل رسوم / مجموع الحقوق على الزبائن.

🌣 رابعا: معدل دوران الموردون.

تتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين ونميز بين المؤسسات التجارية والصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات.

يسمح حساب هذا المؤشر بتحديد المدة الوسطية الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها لتسديد ما عليها من ديون. 2 ويحسب هذا المؤشر بالعلاقتين التاليتين:

√ المؤسسات التجارية:

معدل دوران المدنين = مجموع قيمة الموردون + أوراق القبض / مشتريات البضاعة imes 360.

✓ المؤسسات الصناعية:

معدل دوران المدينين = (مجموع قيمة الموردون + أوراق القبض / مشتريات المواد الأولية) × 360.

¹⁻خميسي شيحه، مرجع سبق ذكره، ص 88.

²⁻ المرجع نفسه، ص88.

المبحث الثالث: مؤشرات الربحية والمردودية.

الربحية تمثل صافي نتيجة الاعمال الناتجة عن العديد من السياسات والقرارات ونسب الربحية تقدم المعلومات عن كيفية تشغيل المؤسسة، والمردودية تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة لأنها هي العلاقة بين النتائج التي تحقهها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: نسب الربحية.

تكمن أهمية هذه النسب في أنها تظهر النتائج المشتركة للعناصر السابق الإشارة إليها، وتركز هذه النسب العلاقة بين مفردات قائمة الربح وأرقام الميزانية.

❖ أولا: تعريف الربح والربحية

1-تعريف الربح:

يعرف الربح من وجهة نظر الاقتصادية بأنه عنصر التنظيم لقاء قيامه بمزج عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، المواد الأولية) بحدف إنتاج السلع والخدمات وتختلف إمكانية المنظمين في إمكانية المنظمين في إمكانية ضمان استخدام لتلك العناصر نتيجة لعدة اعتبارات.

2-تعريف الربحية:

يهتم المستثمر بالتعرف على العائد المتوقع على المال المستثمر بالمشروع لذلك يجب على المحلل بعد قياس العائد مقارنته بمعدل العائد الذي يشهده المستثمر في سوق المال فإذا كان معدلا للعائد المتوقع أكبر من معدل العائد المطلوب في سوق رأس المال على هذا النوع من الاستثمارات، فهذا يعني أن الاستثمار في المشروع مربحا، أي أن معدل العائد المتوقع في حد ذاته ليس له معنى إلا إذا وحد معدل مرجعي يقارن بذلك تتم مقارنة معدل الربحية المتوقع بالمعيار الذي يحدده سوق المال.

وتستخدم الربحية للتعبير عن العلاقة بين الأرباح وبين الاستثمارات التي أدت وساهمت في تحقيق هذه الأرباح وتقاس من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات (نسبة هامش الربح) أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات (العائد أو القوة الإيرادية) أو من خلال العلاقة بين الأرباح وبين حقوق الملكية (معدل العائد على حقوق الملكية) وهذه النسبة تمثل مقاييس الربحية. 3

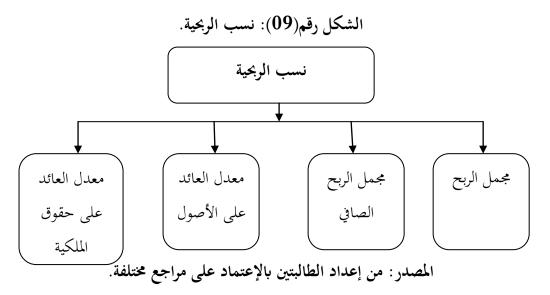
⁻وليد ناجى الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة اسراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2009، ص77.

²⁻عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 91.

³⁻عليان الشريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 40.

💠 ثانيا: نسب الربحية.

تنقسم نسب الربحية كما هي موضحة في الشكل التالي:



1-نسبة مجمل الربح:

ويقصد بمجمل ربح مؤسسة ما، الفرق بين صافي المبيعات وكلفة تلك المبيعات أي كلفة البضاعة المباعة و بمعنى أخر فهو الفرق بين سعر بيع السلعة و كلفتها و إنتاجها أو كلفة شرائها، و لهذه النسبة أهمية رئيسية في التحليل المالي، حيث أنها تعكس كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر كلفة البضاعة المباعة ومدى قدرة الإدارة على ضبطها والسيطرة عليها وذلك بمتابعة هذه النسبة على مدار الفترات الزمنية المتعاقبة، ولهذا فإنها تعتبر من النسب التقريبية، لقياس وتقييم ربحية المبيعات، فارتفاعها قد يضمن ارتفاعا في نسبة الهامش.

وعلى وفق هذا الاستنتاج التحليلي فإن هذه النسبة تعتبر مهمة في تقييم الأداء الاستراتيجي لإدارة مؤسسة الأعمال، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:¹

2-نسبة صافي الربح إلى المبيعات:

ويطلق عليها بهامش الربح الصافي و يطلق عليه أيضا النسبة العائد على المبيعات، وهي تظهر المدى الذي يمكن للمؤسسة أن تنخفض إليه سعر الوحدة قبل أن تتحمل أي خسائر، وتأخذ تلك النسبة كافة أنواع التكاليف بما فيها

57

¹⁻حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 186-187.

الإهلاك فتلك النسبة توضح أيضا مقدار الأرباح التي حققت مقابل كل وحدة من صافي المبيعات، مما يساعد إدارة الشركة على تحديد سعر البيع الواجب. وتنسب هذه النسبة بالعلاقة التالية: 1

نسبة صافي الربح = صافي الربح بعد الضرائب / صافي المبيعات.

3-نسبة صافي ربح إلى الأصول:

وتعرف بالعائد على الأصول وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح والأصول، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

العائد على الأصول = صافي الربح / مجموع الأصول.

ويتم خلال هذه النسبة رصد كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من الأصول، حيث الحصول على مؤشر عال بين الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح من الأصول بينما المؤشر المتدني بين عكس ذلك. ويعود سبب الارتفاع في هذه النسبة لإرتفاع صافي الربح ونجاح المنشأة في تحقيق مستوى عال من الدخل، بينما يكون سبب الانخفاض مرده إلى فشل المؤسسة في تحقيق أرباح عالية نتيجة لزيادة التكاليف والمصاريف أو بسبب الزيادة في إجمالي الأصول نتيجة لشراء أصول جديدة، لذا فإن المقام في هذه النسبة يمكن أن يكون متوسط إجمالي الأصول.

4-نسبة العائد على حقوق الملكية:

هي نسبة من نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات حيث يتم بموجبها الربط بين صافي الربح المتحقق خلال فترة ما وبين حقوق الملكية لنفس الفترة، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية.

وتشمل حقوق الملكية رأسمال الأسهم بالإضافة إلى الاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ويمكن للمحلل المالي أن يعبر عن مقام النسبة بمتوسط حقوق الملكية أي ب: ((حقوق الملكية أول المدة + حقوق الملكية آخر المدة) / 2)،

¹⁻ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومواجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 372.

²⁻مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية"مدخل نظري و تطبيقي"، الطبعة الثالثة، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص ص 143-144.

وتبين النسبة مدى النجاح الذي تحقق من قبل المؤسسة في استخدام مصادر المال الداخلية في جني وتحقيق الأرباح، حيث يكون هذا النجاح كبيرا عند الحصول على مؤشر عال بينما يكون المؤشر المنخفض دلالة على ضعف أو فشل المؤسسة في ذلك المجال.

المطلب الثاني: نسب المردودية.

❖ أولا: تعريف المردودية.

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية. 2

وتعرف بأنها تتخذ عدة أشكال وقياسها صعب وتحسب عن طريق العلاقة التالية: النتيجة/الوسائل المستخدمة وهي قياس نقدي للأداء وتطبق على أصل أو مجموعة من الأصول وتكون في المدى القصير أو الطويل.³

وتعتبر المردودية معيارا أفضل من الربح أو النتائج للحكم على أداء المؤسسة لان الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم رأس المال أو الاستثمارات التي حققته، بينما المردودية تربط بين الطرفين، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة ودراسة تطورها وإجراء مقارنات مع مؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع لكن تختلف في أعبائها الضريبية وتختلف في هيكلها المالى.

💠 ثانيا: مؤشرات قياس المردودية.

تهدف هذه المؤشرات إلى تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية وتطوير المؤسسة وتتمثل في مردودية النشاط، المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

1-مردودية النشاط:

يطلق عليها في بعض الأحيان إسم المردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة.

^{1 -} مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، المرجع نفسه، ص ص 44-145.

لياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

³-Gérard hirigoyen, panorama de gestion, les éditions d'organisation, Paris, France, 1996, p 150.
-منير صالح هندي، **الإدارة المالية "مدخل تحليلي معاصر**"، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص 60.

والمتغير الذي يعبر عن نشاط المؤسسة هو رقم الأعمال خارج الرسم، لذلك فإن جميع النتائج التي تحققها المؤسسة سيتم مقارنتها مع رقم الأعمال، أي أن رقم الأعمال هو السبب في توليدها ويمكن الاعتماد على عدة مؤشرات لدارسة مردودية النشاط.

1-1 مؤشر الهامش الإجمالي:

يستخدم بكثرة في المؤسسات التجارية ويربط هذا المؤشر الهامش الإجمالي باعتباره المصدر الأساسي لربح المؤسسة التجارية ورقم الأعمال، هذا الأخير هو المصدر الوحيد للهامش الإجمالي. ويحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الهامش الإجمالي = الهامش التجاري / رقم الأعمال خارج الرسم.

والنسبة المتحصل عليها تعبر عن قدرة المبيعات على توليد هامش ربح خام أو بتعبير آخر هو مقدار الربح الخام في المبيعات. ومعدل الهامش المنخفض يعبر عن انخفاض سعر البيع.

1-2 مؤشر الهامش الإجمالي للاستغلال:

يعد مقياسا للأداء التجاري والإنتاجي للمؤسسة، كذلك يعد مقياسا لقدرة المؤسسة على توليد موارد الخزينة ويحسب بالعلاقة:

نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال = فائض الاستغلال الإجمالي / رقم الأعمال خارج الرسم.

ويجب أن تكون هذه النسبة مرتفعة بالقدر الكافي لإشباع العوامل التالية:

- ✔ الاهتلاكات كمكافأة لرأس المال الاقتصادي وهي أعباء حقيقية لكنها غير نقدية.
- ✓ المؤونات من أجل حماية و تأمين ممتلكات المؤسسة وتؤدي إلى زيادة في النقدية وقد تستوجب مدفوعات فيما بعد.
 - ✓ المصاريف المالية.
 - ✓ خسائر استثنائية يمكن أن تلحق بالمؤسسة.
 - ✔ ضرائب على الأرباح المحققة كمكافأة للدولة وأجهزتها وأرباح موزعة كمكافأة للمساهمين.

✓ الجزء المتبقي بعد إشباع العوامل السابقة الذكر يمثل فائض صافي كمكافأة لمؤسسة يمكنها النمو. 1

2-المردودية الاقتصادية:

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو نتيجة الاستغلال إما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، إلا أن البعض يستخدم الأصول الثابتة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية. قياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل.

وتقيس مؤشرات المردودية وكذا المالية كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح لذلك نجد أن مؤشرات المردودية المؤسسة التي المالية والاقتصادية هي مجال إهتمام المستثمرين الجدد والمسيرين والمقرضين فالمستثمرين يمكنهم معرفة المؤسسة التي يمكنها أن تثريهم والمسيرين يستطيعون التحقق من نجاح المؤسسة، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم للمؤسسة التي تحقق أرباحا أكثر من تلك التي لا تحققها.

1-2 المردودية الاقتصادية الإجمالية:

هي العلاقة بين الفائض الإجمالي للإستغلال وأصول المؤسسة.

المردودية الاقتصادية الإجمالية = الفائض الإجمالي للإستغلال / الأصول.

يسمح هذا المؤشر بمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة الإستغلال . الإستغلال لأنه كما سبق وأن أشرنا أن الفائض الإجمالي للإستغلال هو أصل حساب فائض خزينة الإستغلال.

2-2 المردودية الاقتصادية الصافية:

المردودية الاقتصادية الصافية هي العلاقة بين نتيجة الإستغلال وأصول المؤسسة، وتحسب بالعلاقة:

المردودية الاقتصادية الصافية = نتيجة الإستغلال / الأصول.

نتيجة الاستغلال في هذه الحالة هي النتيجة الجارية مضافا إليها المصاريف المالية أو النتيجة الصافية مضافا إليها المصاريف المالية.

¹⁻السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

²⁻مفلح مُجَّد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 384.

يعني هذا المؤشر قدرة الدينار الواحد المستثمر في المؤسسة على تحقيق الربح ويلاحظ على هذه العلاقة البساطة والاختصار، لكن في الأصل هي أكثر من ذلك لأن العلاقة السابقة لا تبرز العوامل الرئيسية التي تشارك في تحديد مردودية المؤسسة وإنطلاقا من العلاقة السابقة نستطيع أن نكتب:

المردودية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال / الأصول) × (المبيعات / المبيعات).
$$=$$
 (نتيجة الاستغلال / المبيعات) × (المبيعات / الأصول). $=$ (الهامش الربحي) × (معدل دوران الأصول).

فالمردودية الاقتصادية ترتكز على عاملين أساسين هما: هامش الربح (الربحية) ومعدل دوران الأصول وتستطيع المؤسسة أن تتحصل على مردودية جيدة إذا تمكنت من تعظيم هذين العاملين. 1

- معدل دوران الأصول: ويقصد به عدد مرات تغطية المبيعات لأصول المؤسسة أو عدد مرات إستخدام أصول المؤسسة في إستعمال أصولها، فكلما أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات، فهذه النسبة مؤشر جيد لمدى كفاءة المؤسسة في إستعمال أصولها، فكلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة والعكس صحيح.
- هامش الربح: ويتمثل في مقدار الربح المتولد من كل دينار من دنانير المبيعات، الهامش المنخفض يعني إنخفاض سعر البيع أو إرتفاع التكاليف. 2

3-2 المردودية المالية: وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من إستثمار أموال أصحاب المؤسسة.

النتيجة قد تكون النتيجة الصافية بعد دفع ضرائب الأرباح وهذا لمعرفة المكافأة الحقيقة لأصحاب المؤسسة وقد تكون النتيجة الجارية مطروحا منها ضرائب الأرباح، بمعنى أن تأثير العناصر الاستثنائية قد أهمل وهذا يساعد على تكون النتيجة الجارية بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية. والحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع

¹⁻بوطغان حنان، تحليل المردودية الحسابية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2007، ص 104.

²⁻ مفلح مُجَّد عقل، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة والمستوى العالي لهذه النسبة دليل على كفاءة المؤسسة إلا أنه في بعض الحالات لا يعتبر كذلك، لأن النسبة العالية الناتجة عن مستوى عال من الديون ومستوى منخفض من الأموال الخاصة يصطحبها مستوى عال من الخطورة. 1

إن المردودية الاقتصادية والمردودية المالية مؤشرين غير متساويين في القيمة إلا في حالات خاصة، ويعود السبب في عدم التساوي إلى وجود أثر الرفع المالي، هذا الأخير يتمثل في الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية، ويسمح أثر الرفع المالي بمعرفة الأثر الإيجابي أو السلبي لديون المؤسسة على مردوديتها المالية.

المطلب الثالث: الرافعة المالية.

أولا: تعريف الرافعة المالية ومبدأ أثرها.

1-تعريف الرافعة المالية:

ترتبط بهيكل التمويل وتعني شراء الأصول من الأموال المقترضة أو من إصدار أسهم ممتازة وهو ما يعني محاولة الوحدة استثمار رأس المال المقترض بما يحقق عائد أكبر من تكلفة الاقتراض.

2-مبدأ أثر الرافعة المالية:

يقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، فهي نتاج المرونة المكافأة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة أي الديون، فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث يكون الحديث هنا عن أثر رافعة الايجابي، أما في الحالة العكسية، أي إذا كانت المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف تنخفض مردودية المساهمين، ويصبح هنا أثر الرافعة سلبي.

3-الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية:

في البداية يجب الإشارة إلى أثر الضريبة على التحليل الذي قمنا باستعراضه لأثر الرافعة، فالضريبة هي إقتطاع من النتيجة، فكل ناتج هو مولد للضريبة، وكل تكلفة تخفض من الضريبة (في حدود الربح الذي تحقه المؤسسة) فكل نتيجة من جدول حسابات النتائج هي مرتبطة بضريبة أو دين ضريبة نظري، الضريبة النهائية هي محصلة مجموع الضرائب أو دين الضرائب (إذا كان هذا المجموع موجب)، وعليه يمكننا حساب نتيجة اقتصادية صافية من الضرائب على الأرباح بضرب نتيجة الإستغلال في معدل الضريبة.

 $^{^{-1}}$ حسين لبيهي، مرجع سبق ذكره، ص $^{-3}$

هذه الخطوة تمكننا من تجانس حسابنا، لذلك سوف نعتبر خلال تحليلنا أن أي نتيجة هي بعد الضريبة (نتيجة الاستغلال، النتيجة المالية و النتيجة الصافية) مع الإشارة إلى أن التحليل سيضل نفسه إذا إعتبرنا كل النتائج هي قبل الضريبة. يمكن تحديد علاقة أثر الرافعة المالية ، انطلاقا من المعطيات التالية:

RE: نتيجة الإستغلال.

Rn: النتيجة الصافية.

Re: المردودية الاقتصادية.

Rcp: المردودية المالية.

Cp: الأموال الخاصة.

D: الإستدانة الصافية.

i: معدل المصاريف المالية (تكلفة الإستدانة).

Is: معدل الضريبة على أرباح الشركات.

لدينا ما يلي: نحدد النتيجة الصافية بدلالة نتيجة الاستغلال:

Rn=(RE.i.D).(1-Is)....(1)

وبقسمة طرف المعادلة (1) على قيمة الأموال الخاصة نجد:

 $Rcp = Rn / Cp = (re.i.D) \cdot (1.is) / CP.$

= $(Re-I. D / (Cp+D)) \cdot (1-is) \cdot (cp+D) / CP$. = $(Re \cdot Cp / Cp+Re \cdot d / CP-ID / Cp) \cdot (1.is)$.

وبالتالي يمكن صياغة أثر الرافعة المالية رياضيا كالتالي: 1

Rcp=(Re+(Re-i).D/CP).(1-is).

(Re-I): هو الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة.

d/cp: الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي.

Re-I).d/cp: أثر الرافعة المالية.

 $^{^{-1}}$ لياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص $^{-1}$

ثالثا: حالات اثر الرافعة المالية.

يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية، أي دراسة أثر الاستدانة على مردودية الأموال خاصة (أو المردودية المالية)، ومنه تكون الاستدانة ذات أثر إيجابي على المردودية المالية، كما تكون ذات أثر سلبي في حالات معينة.

المالية عديمة الاستدانة: وهي حالة نادرة الحدوث على أرض الواقع، وعندما تمول الاحتياجات المالية حصرا بواسطة التمويل الذاتي والرفع في رأس المال: d=0

في هذه الحالة لا يوجد أثر للرافعة المالية وبالتالي تساوي مردودية الأموال الخاصة مع المردودية الاقتصادية بعد إقتطاع الضريبة على الأرباح.

2-حالة المؤسسة المستدانة: تعد أهم مصادر التمويل، كما أنها تساهم في تحسين مستويات المردودية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو القدرة على التمويل الذاتي و التي تعتبر أهم وسائل التمويل.

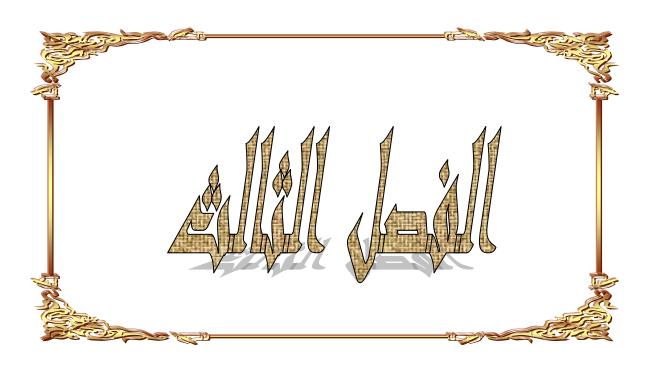
 1 لكن من الضروري مراقبة مستويات الاستدانة، وهذا ما نحاول تحقيقه من خلال دراسة أثر الرافعة المالية.

¹⁻المرجع نفسه، ص ص 274-275.

خلاصة:

يحتوى هذا الفصل على أهم المعايير والمؤشرات التي يستند إليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ومن خلاله يمكن القول أن هذه العملية تساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف والانحرافات لاتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في التعرف على مركزها المالي، ولإتمام هذه العملية تناولنا مؤشرات التوازن المالي وهو ثلاث مستويات الأول هو التوازن الدائم الذي تكمن أهميته في تحقيق هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة المخاطر التي تحدثها بعض عناصر الميزانية أما المستوى الثاني فهو المستوى المتوسط بحيث يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة لتمويل أو العكس أما الثالث يوضح استطاعت المؤسسة على الاستثمار.

ومن أهم المؤشرات التي تناولناها في هذا الفصل السيولة والنشاط والربحية والمردودية وكذا الرافعة المالية كلها لها أثر على المؤسسة من مصدر توليد مبيعاتها وتسديد ديونها قصيرة الأجل وذلك بالربط بين النتائج والوسائل لتحقيق الاستمرارية والبقاء والكفاءة في الادارة.



تهيد:

تسعى كل مؤسسة مهما كان نوع نشاطها لتحقيق الأهداف التي رسمتها وهي تسهر على حسن تطبيق السياسات الإدارية التي وضعتها، لكن قد تحدث بعض التغيرات المستقبلية غير متوقعة للمؤسسة، لذلك من مصلحتها اتخاذ قرارات مناسبة التي تمكنها من الاستغلال الأمثل لمواردها وذلك من خلال الاعتماد على تقنية لتقييم الأداء المالى.

ومن هذه المؤسسات هي مؤسسة ديفندوس DIVINDUS DMC كدراسة حالة، وهذه الأخيرة تنتمي إلى بيع وتوزيع مواد البناء، و التي اخترناها لتكون محل الدراسة وقد تم تقسيم الجانب التطبيقي إلى مبحثين وهي كالتالي:

✓ المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة DIVINDUS DMC

✓ المبحث الثاني: تحليل وضعية المؤسسة DIVINDUS DMC للسنوات (2014-2016).

المبحث الأول: بطاقة فنية لمجمع ديفندوس DIVINDUS DMC.

تعتبر مؤسسة DIVINDUS DMC من المؤسسات التجارية التي تقوم بتوزيع مواد البناء على زبائنها أي أنها مختصة في عملية البيع والشراء و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم عام لها.

المطلب الأول: نبذة تاريخية للمجمع.

❖ أولا: نشأة المجمع.

يعتبر المجمع ديفندوس إحدى المؤسسات العمومية الإقتصادية التي أنشأت بتاريخ: 2015/02/23. إثر المجادة هيكلة الشركة الوطنية لتسيير المساهمات. EX -SGP

التي كانت تحتوي على 89 مؤسسة عمومية اقتصادية (EPE) برأس مال قدره 14950 مليون دينار، في حين المجمع ينقسم إلى 12 فرع و81 وحدة.

ينشط المجمع في عدة مجالات مختلفة وهي:

إنجاز حجرات جاهزة من الخشب(06 وحدات)، التأثيث و النجارة (10 وحدات)، تحويل المعادن (09 وحدات) مصلحة متعددة الخدمات(07 وحدات)، خدمات البيئة (06 وحدات)، توزيع مواد البناء (10 وحدات)، إستيراد وتوزيع الخشب و مشتقاته (وحدة واحدة)، توزيع الوحدات الإلكترونية (07 وحدات)، الخزف (05 وحدات)، مواد البناء (12 وحدة)، الإستشارة والمعلوماتية المخبر (06 وحدات).

حقق المجمع رقم أعمال مقدر ب 35227 مليون دينار جزائري في سنة2016 والذي يقدر عدد عمالها ب 13691 عامل.

ثانیا: مختلف فروع المجمع.

- ✓ فرع APMC: الجزائرية لإنتاج مواد البناء.
 - √ فرع AMM: الجزائر للأثاث و النجارة.
- √ فرع CAPREF: الغرف و البناء الجاهز.
 - ✓ فرع CERAM: السيراميك(الخزف).
- ✓ فرع IPE SUD: صناعة البلاستيك و البوليستر.
- ✓ فرع MOBILIER EST CONSTRUCTION METALIQUE :MCM. الأثاث والصفائح المعدنية.

- ✓ فرع INFORMATIQUE EST CONSEIL,LA BORATOIRE: الاستشارة والمعلوماتية المخبر.
 - ✓ فرع DD: ديفندوس للتوزيع المتنوع.
 - ✓ فرع DMC: توزيع مواد البناء.
 - ▼ فرع DTC: شركة ديفندوس للتجارة.
 - ✓ فرع خدمات البيئة(SERVICE ENVIRONEMENT).
 - ✓ فرع خدمات متعددة(SERVICE POLIVALENT).

المطلب الثاني: تقديم وحدة البويرة للمؤسسة العمومية لتوزيع مواد البناء Dmc.

كانت بداية نشاط وحدة توزيع مواد البناء البويرة سنة 2017 بعد عملية دمج وامتصاص من طرف مجمع ديفندوس . Edimco.للمؤسسة الاقتصادية العمومية لتوزيع مواد البناء Dmc.

- ✓ اسم المؤسسة توزيع مواد البناء.
 - ✓ عدد العمال 81 عامل.

أولا: الموقع الجغرافي والمساحة.

تقع المؤسسة العمومية لتوزيع مواد البناء بمنطقة الحضائر ببلدية البويرة تتربع على مساحة 20360 متر مربع ويستغل المستودع على حوالي 7% من المساحة الإجمالية للمؤسسة إذ تقدر مساحته ب 2900 متر مربع حيث يعتبر عقد بيعه موجود في وضعية قانونية.

حيث تحتوي وحدة البويرة على 4 مخازن كالتالى:

1-مخزن الأخضرية:

يقع مخزن الاخضرية بالطريق الوطني رقم 5 ببلدية الأخضرية تتربع على مساحة 5600 متر مربع ويستغل المستودع على حوالي 5% من المساحة الإجمالية للمؤسسة إذ تقدر مساحته ب 1230 متر مربع حيث يعتبر عقد بيعه موجود في وضعية قانونية.

2-مخزن سور الغزلان:

يقع مخزن سور الغزلان بالمنطقة الصناعية ببلدية سور الغزلان تتربع على مساحة 4890 متر مربع ويستغل المستودع على حوالي 4% من المساحة الإجمالية للمؤسسة إذ تقدر مساحته ب 1230 متر مربع حيث يعتبر عقد بيعه موجود في وضعية قانونية.

3-مخزن عين بسام:

يقع مخزن عين بسام طريق سوق الخميس ببلدية عين بسام تتربع على مساحة 7200 متر مربع و يستغل المستودع على حوالي 6% من المساحة الإجمالية للمؤسسة إذ تقدر مساحته ب 1260 متر مربع حيث يعتبر عقد بيعه موجود في وضعية قانونية.

4-مخزن امشدالة:

يقع مخزن امشدالة بمنطقة النشاطات ببلدية امشدالة تتربع على مساحة 2325 متر مربع و يستغل المستودع على حوالي 15.5% من المساحة الإجمالية للمؤسسة إذ تقدر مساحته ب 150 متر مربع حيث يعتبر عقد بيعه موجود في وضعية قانونية.

ثانیا: أهداف و وظائف المؤسسة الاقتصادیة.

للمؤسسة الاقتصادية عدة اهداف و وظائف نقوم باستخلاصها كما يلي:

1-الأهداف:

أ-الأهداف الاقتصادية:

- ✓ تحقيق الربح: لا يمكن أن يستمر وجود المؤسسة مالم تستطيع تحقيق مستوى أدبى من الربح، والذي يمكنه من رفع رأسمالها و توسيع نشاطها و الصمود أمام المؤسسات الاقتصادية المنافسة.
- ✓ عقلنة الإنتاج: يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، ودفع الإنتاج بواسطة التخطيط الجيد و الدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط و البرامج.
 - ✓ تحقيق الاستقلال الذاتي للمؤسسة الاقتصادية.
 - ✓ التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.
 - ✓ تلبية حاجيات المستهلكين المحليين.

ب-الأهداف السوقية: وتتمثل في:

✓ هدف الربح: وذلك بتحقيق أعظم ربح ممكن ويأتي في مقدمة أهداف المؤسسة.

- ✓ هدف النمو: وذلك عن طريق زيادة حجم المبيعات أو زيادة الحصة السوقية للمؤسسة ومن أهم دوافعه وزيادة الطلب على المنتجات وشدة المنافسة.
- ✔ هدف البقاء: لكي تقوم وظيفة التسويق بدور كامل وفعال في تحقيق هدف البقاء تمر بمرحلتين أساسيتين
 وهما:
 - ✓ البحث باستمرار على خلق فرص جديدة للتسويق.
 - ✓ التطوير المستقر بنظام تدفق المعلومات التسويقية.

ج-الأهداف المالية:

- ✓ هدف تعظيم الأرباح.
- ✓ هدف المحافظة عل سيولة مناسية للمؤسسة.
 - ✓ تحقيق مردودية مالية.

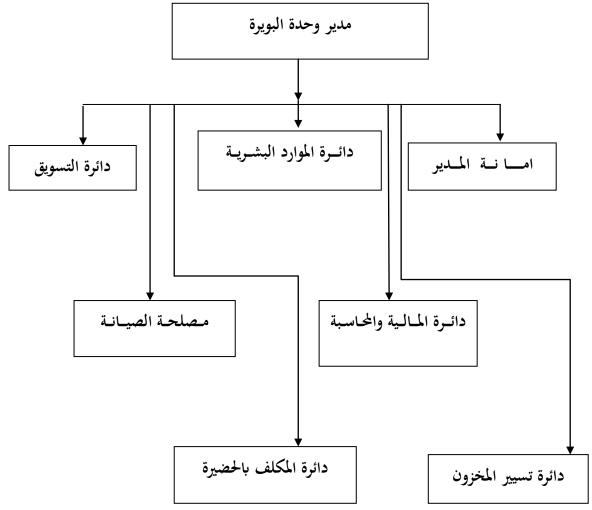
2-الوظائف:

- ✓ الوظيفة المالية: تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة، فالمؤسسة لا تقوم بنشاطها من تسويق دون توفر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة.
- ✓ وظيفة التموين: التموين كمجموعة من الإجراءات والأعمال يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليه من خارج المؤسسة، بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج وخطط المؤسسة.
- مهمة الشراء: هي مجموعة من الأنشطة التي تختص بتوفير مستلزمات النشاط من خارج المؤسسة بالكمية والجودة و الأسعار المناسبة، وفي التوقيت والمصدر المناسبين.
- مهمة التخزين: هي مجموعة الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المؤسسة على أساس أنظمة محكمة، و وفق صيغ معينة وعبر أجهزة مختصة لتأمين الإمداد المستمر بالمستلزمات السلعية لعملية التشغيل في الزمن المحدد وبالكميات والنوعية المطلوبتين.
- ✓ وظيفة التسويق: يعرف التسويق على أنه مجموعة من العمليات والمجهودات التي تبذلها المؤسسة من أجل معرفة أكثر لمتطلبات السوق.
- ✓ وظيفة الموارد البشرية: تحتل وظيفة الموارد البشرية مكانة هامة في المؤسسة، فهذه الأخيرة لها أموال، زبائن، تكنولوجيا، أسواق والتشغيل كل هذا فهي بحاجة إلى محرك أساسي وهو الأفراد.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لوحدة البويرة لتوزيع مواد البناء (DMC).

الشكل رقم(10) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع مواد البناء وحدة البويرة (DMC).



المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات المؤسسة المستقبلة.

- ✓ مدير الوحدة: تتمثل مهامه في تحديد الإطار الذي يبين نوع العمل الذي ينبغي القيام به، كما أنه يحدد أعداد الوظائف المطلوب شغلها وكذلك واجبات ومسؤوليات كل وظيفة، ويقوم بتوجيه جهود الأخرين، وذلك عن طريق تقديم النصح والإرشاد وإسداء المشورة لمرؤوسيه، كما يقوم بعملية الرقابة وذلك عن طريق التأكد من عمليات التنفيذ ومدى مطابقتها لما تم التخطيط له.
- ✓ دائرة المالية والمحاسبة: تتكون هذه الدائرة من رئيس دائرة المحاسبة والمالية ومحاسب. بحيث تعتبر هذه المصلحة جد حساسة وهذا لاستقبال جميع الوثائق الرسمية المتعلقة بشؤون المصالح الأخرى، فكل عملية تقوم

بها أي مصلحة يجب أن ترسل إلى مصلحة المحاسبة بما يسمى بعملية الجرد الفعلي ويتم مقارنته مع الجرد المحاسبي، وعند نهاية هذه العملية التي تأخذ قسط كبير من الوقت وفي نهاية كل عملية يقوم المحاسب بإخراج حالات الفروقات سواءا كانت سلبية أو إيجابية.

- ✓ دائرة التسويق: تتكون من رئيس دائرة التسويق ورئيس مصلحة التسويق ورئيس المستودع ورئيس خلية الشراء وتقني تجاري. بحيث يتم فيها وضع الخطة التسويقية التي تسير عليها المؤسسة في الوقت القصير والبعيد المدى، إلى جانب ذلك التعاون المستمر مع قسم المبيعات حتى يتم الوصول إلى الشكل الذي ستطرح من خلاله المنتجات في الأسواق بطريقة تحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح.
- ✔ دائرة الموارد البشرية: تتكون من رئيس دائرة الموارد البشرية ومسير الموارد البشرية، تقني في الوسائل العامة،
 سائق، منظفة، عون أمن. بحيث يتم على مستوى هذه الدائرة:
 - مسك ملفات الموظفين والمستخدمين وتتبع حياتهم الإدارية.
 - تسيير الموظفين والمستخدمين ومراقبتهم.
 - وضع ومسك جدول المناصب.
 - المأمورية الخاصة بالموظفين والمستخدمين.
 - مسك ملفات حوادث الشغل.
 - إعداد المجالس التأديبية.
 - إعداد الملفات التقريرية والإلحاق والإدماج والاستيداع المؤقت.
 - التأكد من إلتزام الموظفين بمقتضيات حسن السلوك.
 - إعداد التقارير حول نشاط الدائرة.
- ✓ أمانة المدير: تتكون من أمين الإدارة. بحيث يتم في هذه المصلحة إعداد جداول الأعمال لجميع اجتماعات المؤسسة بالتنسيق مع المدير، إعداد محاضر الاجتماعات، متابعة وتنفيذ القرارات والتوصيات، حفظ وتوثيق جميع المستندات.
- ✓ دائرة الصيانة: بحيث تتكون هذه الدائرة من مصلح من مستوى 2 وعامل إختصاصي مستوى 2 بحيث يتم
 في هذه الدائرة تصليح معدات المؤسسة المعطلة.
- ✓ دائرة تسيير المخزون: تتكون من تقني تجاري، أمين المخزن. بحيث يتم على مستوى هذه الدائرة، الحفاظ على المخزون من التلف أو الفقدان والتخزين الجيد والاستخدام الكفأ للمساحات المخزنة, كما تتم فيه

استلام السلع وانتظار توجيهها للزبائن، وتتم أيضا فيه عملية الفحص والتفتيش وذلك بضمان جودة المواد والتحقق من وفاء المورد بالتزاماته، كما يتم في هذه الدائرة عملية صرف المخزون ويكون ذلك عند استلام طلبات الرسمية.

✓ دائرة المكلف بالحضيرة: تتكون من رئيس حضيرة، سائقين شاحنات، سائق آلات، كهربائي سيارات، ناقل بضائع. بحيث يتم فيها إستلام السلع ونقلها إلى المخزن كما تقوم بعملية نقل السلع من المخزن إلى طالبيها.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة DIVINDUS DMC للسنوات (2014-2014)

يتم التحليل انطلاقا من الميزانية المالية المختصرة عن طريق المؤشرات المالية و المتمثلة في رأس المال العامل واحتياجته والخزينة وهي مؤشرات التوازن المالي و عن طريق مؤشرات أخرى وهي مؤشرات السيولة والنشاط ومؤشرات الربحية والمردودية والرافعة المالية و هذا من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة لتقييم أدائها.

المطلب الأول: إعداد الميزانية المختصرة لثلاث سنوات (2014-2015-2014)

من خلال الميزانيات المالية المعطاة من طرف المؤسسة نقوم بإعداد الميزانية المختصرة لثلاثة سنوات وقد قسمنا كل من جانب الأصول والخصوم على حدى وهي كما يلي:

أولا:عرض الميزانية المختصرة الأصول (2014 - 2015 – 2016).

الجدول رقم(01): عرض الميزانية المختصرة الأصول (2014 - 2015 - 2016). الوحدة: (DA).

السنوات	2014		2015		2016	
البيان	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%1
- الأصول ثابتة	664193084,28	78,36	652724210,05	77,21	654563785,82	78,40
- الأصول المتداولة	183423972,77	21,64	192634185,19	22,79	180261424,74	21.60
- قيم الاستغلال	19275065,05	02,28	17348627,28	02,05	19971762,75	02.40
 القيم القابلة لتحقيق 	71103352,68	08,38	48840620,39	05,79	83002497,63	09,94
- القيم الجاهزة	93045555,04	10,98	126444937,52	14,95	77287164,36	09,25
مجموع الأصول	847617057,05	100	845358395,24	100	834825210,56	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة المستقبلة.

ثانيا: الميزانية المختصرة الخصوم (2014 – 2015 – 2016).

الوحدة: (DA).

جدول رقم(02): الميزانية المختصرة الخصوم (2014 - 2015 - 2016).

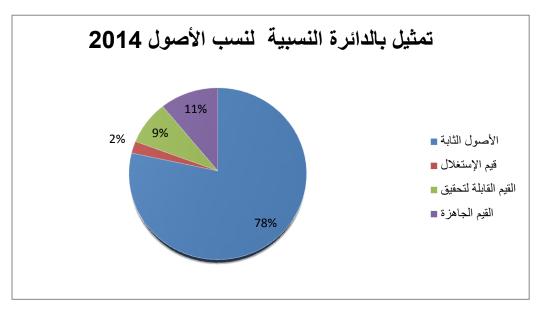
السنوات	2014		2015		2016	
البيان	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
 الأموال الدائمة 	817474401,73	96,44	8124232640,08	96.10	800291190,91	95,86
– الأموال الخاصة	723300708,77	85,33	713378071,72	84,39	704999179,86	84,45
 ديون طويلة الأجل 	94173692,96	11,11	99045192,36	11,71	95292011,05	11.41
 ديون قصيرة الأجل 	30142655,32	03,56	32935131,16	3.90	34534019,65	4,14
مجموع الأصول	847617057,05	100	845358395,24	100	834825210,56	100

المصدر: من اعداد الطالبتين الاعتماد على وثائق المؤسسة المستقبلة.

التمثيل البياني بالدائرة النسبية:

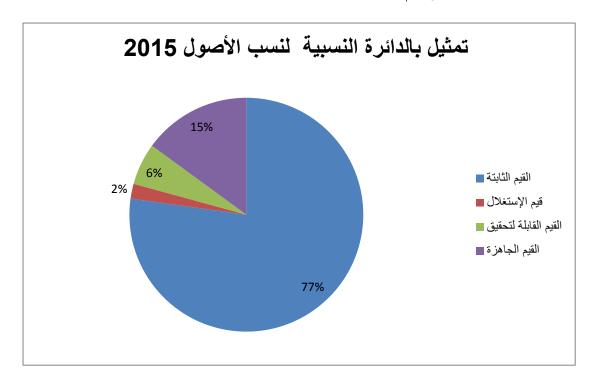
1-جانب الأصول:

الشكل رقم(11): الدائرة النسبية لنسب الأصول سنة 2014.



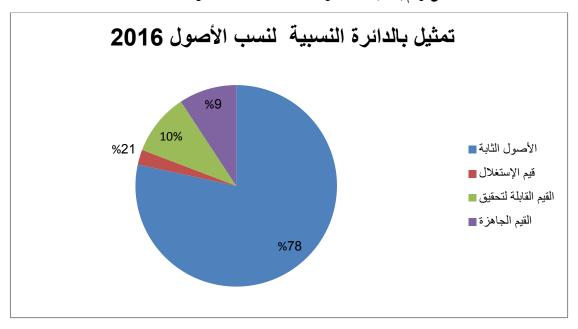
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 01.

الشكل رقم(12): الدائرة النسبية لنسب الأصول سنة 2015.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 01.

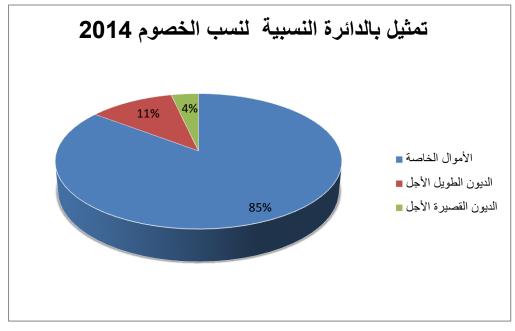
الشكل رقم(13): الدائرة النسبية لنسب الأصول سنة 2016.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 01.

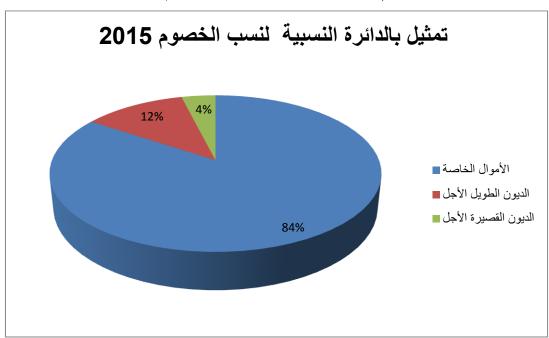
2-جانب الخصوم:

الشكل رقم (14): الدائرة النسبية لنسب الخصوم سنة 2014.

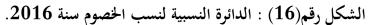


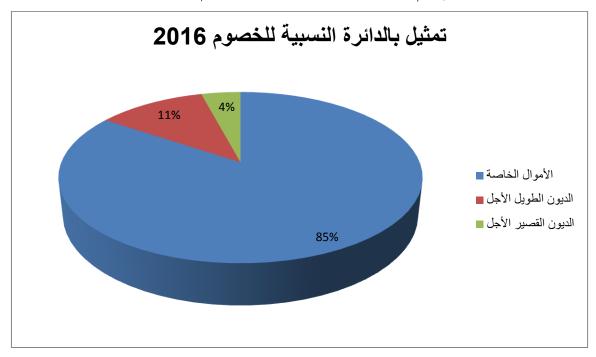
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 02.

الشكل رقم(15) : الدائرة النسبية لنسب الخصوم 2015.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 02.





المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 02.

المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوزان المالي.

أولا: التحليل بواسطة رأس المال العامل خلال ثلاث سنوات (2014-2015-2016).

رأس المال العامل مؤشر مهم لمعرفة ما اذا كانت المؤسسة تحقق التوازن المالي في المدى الطويل أم لا تحققه وهو يحسب بطريقتين:

1-من أعلى الميزانية:

حساب رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

الجدول رقم(03): يوضح حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية. الوحدة: (\mathbf{DA}) .

	2014	2015	2016
لأموال الدائمة	817474401,73	8124232640,08	800291190,91
لأصول الثابتة	664193084,28	652724210,05	654563785,82
أس المال العامل الدائم	153281317,45	159699054,03	145727405,09

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

2-من أسفل الميزانية:

حساب رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

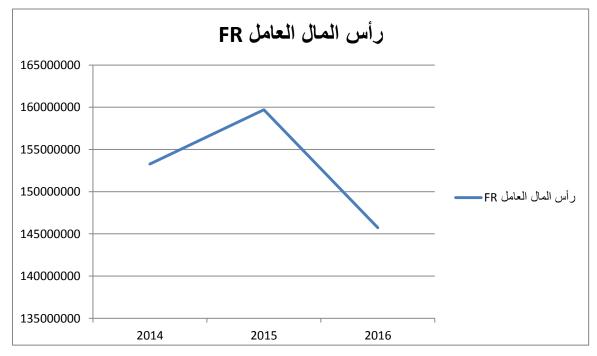
الجدول رقم(04): يوضح حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية. الوحدة: (\mathbf{DA}) .

	2014	2015	2016
صول المتداولة 7	183423972,77	192634185,19	180261424,74
يون قصيرة الأجل	30142655,32	32935131,16	34534019,65
ل المال العامل الدائم 5	153281317,45	159699054,03	145727405,09

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

والمنحني التالي يتضمن تغيرات رأس المال العامل خلال ثلاثة سنوات (2014-2015-2016)

الشكل رقم (17): تطور رأس المال العامل في الفترة ما بين 2014–2016.



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 04.

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة ففي سنة 2014 من خلال الجدول أن المؤسسة المؤسسة 2015 إلى 159699054.03 أي زيادة فيه أما في سنة 2016 قدر ب 145727405،09 وارتفع سنة 145727405،09 قد انخفض إلى 145727405،09 مقارنة بالسنة السابقة.

التفسيير:

رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة أي FR < 0 وهذا يعني أن رؤوس الأموال والخصوم غير جارية غطت الأصول غير جارية وبعبارة أخرى يعني أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة ومنه يمكن القول أن المؤسسة حققت هامش أمان لمواجهة أي حالة غير ملائمة للمؤسسة خلال ثلاث سنوات المدروسة.

❖ ثانيا: التحليل بواسطة الاحتياج في رأس المال العامل.

ينشأ الاحتياج لرأس المال العامل من عدم قدرة المؤسسة على التوفيق بين دورة الاستغلال والديون قصير الأجل فينشا خلل في تمويل الأصول المتداولة ويعبر عنه بالفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ما عدا سلفات مصرفية ويتم حسابه كما يلى:

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة)-(الديون القصيرة الأجل - سلفيات مصرفية).

الوحدة: (DA).

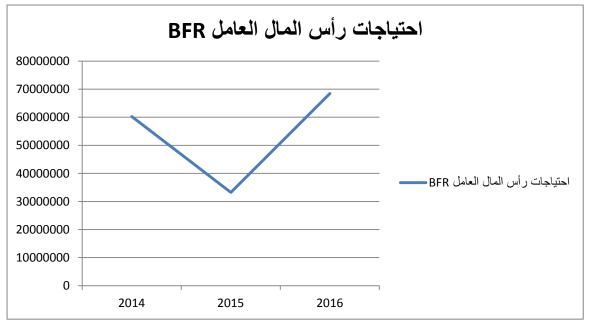
جدول رقم(05): حساب احتياجات راس المال العامل.

2016	2015	2014	
180261424,74	192634185,19	183423972,77	الأصول المتداولة
77287164,36	126444937,52	93045555,04	القيم الجاهزة
34534019,65	32935131,16	30142655,32	الديون القصيرة الأجل
68440240,73	33254116,51	60235762,415	احتياجات رأس المال
			العامل

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

والمنحنى التالي يمثل تطور الاحتياج في راس المال لثلاثة سنوات (2014-2016):

الشكل رقم (18): تطور الاحتياج في رأس المال العامل(2014-2016).



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 05.

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت احتياج في رأس المال العامل موجب سنة 2014 قدر ب 2014 من خلال الجدول أن سنة 2015 قد انخفض الاحتياج قدر ب 33254116.51، أما سنة 2016 فقد ارتفع مرة أخرى وكان اكبر من سنة 2014 وقدر ب 68440240.73.

التفسير: الإحتياج في رأس المال موجب خلال الثلاث سنوات وهذا يعني أنها لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادلة في بحاجة إلى وسائل و موارد مالية أخرى

💠 ثالثا: حساب الخزينة TN.

الخزينة هي الفرق بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل، وهي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل وتحسب كما يلى:

1-حساب الخزينة:

● الطريقة الأولى: الخزينة = رأس المال الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل.

الوحدة: (DA).

الجدول رقم(06): حساب الخزينة.

2016	2015	2014	
145727405,09	159699054,03	153281317,45	رأس المال العامل
			الدائم
68440240,73	33254116,51	60235762,415	إحتياجات رأس المال
			العامل
77287164,36	126444937,5	93045555,04	الحزينة

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الطريقة الثانية: الخزينة = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية.

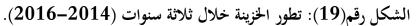
الوحدة: (DA).

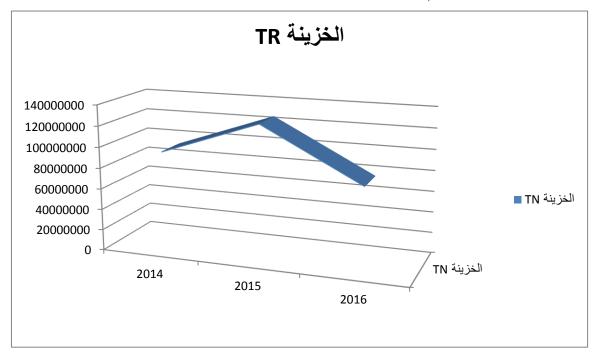
الجدول رقم(07): حساب الخزينة.

2016	2015	2014	
77287164,36	126444937,52	93045555,04	القيم الجاهزة
_	-	_	السلفيات المصرفية
77287164,36	126444937,5	93045555,04	الخزينة

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

والمنحني التالي يمثل تطور الخزينة خلال ثلاثة سنوات (2014-2016):





المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 06.

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول ان المؤسسة حققت خزينة موجبة خلال السنوات الثلاثة ففي 2014 كانت تقدر ب المرابع في الخزينة الما سنة 93045555.04 أي ان المؤسسة حققت نمو في الخزينة الما سنة 2016 فقد انخفضت الى 77287164.36 أي تراجع في نموها.

التفسير:

يعود سبب ارتفاع وانخفاض الخزينة إلى وجود علاقة طردية بين رأس المال العاملFR والخزينة TR وعكسية بين احتياج لرأس المال العامل BFR والخزينة TR وبالتالي يفسر وجود الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاثة المدروسة بأن المؤسسة استطاعت تغطية الاحتياج في رأس المال العامل بسبب وجود فائض في التمويل لذا يعني وجود تجميد للسيولة أي تجميد جزء من رأس المال العامل.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات السيولة والنشاط.

أولا: نسب السيولة.

تعتبر السيولة واحدة من أهم الأمور التي يهتم بها المحلل المالي والأطراف الأخرى سواء إدارة المشروع أو الجهات المهتمة بمدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل مثل الدائنين والمقترضين وغيرهم وتقييم السيولة يساعد المؤسسة على تجنب حالات العسر المالي ويزيد ثقة الدائنين بالمؤسسة.

وهناك عدة أنواع من نسب السيولة وتحسب كما يلي:

1-نسبة التداول (السيولة العامة):

نسبة التداول (السيولة العامة) = إجمالي الأصول المتداولة / إجمالي الالتزامات المتداولة.

الوحدة: (DA).

الجدول رقم(08): حساب نسبة التداول (السيولة العامة).

2016	2015	2014	
180261424,74	192634185,19	183423972,77	الأصول المتداولة
34534019,65	32935131,16	30142655,32	الديون قصيرة الأجل
			(الالتزامات المتداولة)
05,22	05,85	06,085	النسب

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه ان نسب السيولة العامة للمؤسسة تجاوزت 5 إلى 6 مرات خلال السنوات الثلاثة (2014،2016) هذا يعني وجود فائض في الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، وهذه النسب تؤكد سيولة معتبرة للمؤسسة لكن مقابل ذلك فان ارتفاع هذه النسب يعني ان الديون القصيرة الاجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز، وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول المتداولة، ومن أجل الوصول إلى النسب النموذجية يجب على المؤسسة النظر في سياسة التخزين.

2-نسبة النقدية (السداد السريع، السيولة الفورية).

نسبة النقدية (السداد السريع، السيولة الفورية) = إجمالي النقدية وما في حكمها / إجمالي الالتزامات المتداولة. الجدول رقم((\mathbf{DA}) : حساب الخزينة الفورية.

2016	2015	2014	
77287164,36	126444937,52	93045555,04	إجمالي النقدية وما في
			حكمها
34534019,65	32935131,16	30142655,32	الديون قصيرة الأجل
			(الالتزامات المتداولة)
02,23	03,80	03,08	النسب

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

هذه النسب هي الأكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بديونها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينيها، وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 2, 0 و 0,6 ومن خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة لسنوات الثلاثة تقدر ما بين 03,08 و 03,80 و 03,80 وهي مرتفعة جدا وهذا يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

3-نسبة التداول السريعة (السيولة المختصرة).

نسبة التداول السريعة (السيولة المختصرة) = (إجمالي الأصول المتداولة—المخزون) / إجمالي الالتزامات المتداولة. الجدول رقم (\mathbf{DA}): حساب السيولة السريعة.

2016	2015	2014	
180261424,74	192634185,19	183423972,77	إجمالي الأصول
			المتداولة
(19971762,75)	(17348627,28)	(19275065,05)	المخزون
34534019,65	32935131,16	30142655,32	إجمالي الالتزامات
			المتداولة
07,73	05,32	05,34	النسب

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ ان قيمة هذه النسبة تتراوح بين 05,34 و05,73 وهي نسبة مرتفعة ويعود الارتفاع في قيمة هذه النسب خلال فترة 2014 إلى ارتفاع قيمة الاستثمار من أجل الوصول إلى نسبة نموذجية (تكون النسبة النموذجية اذاكانت مساوية للواحد) يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينيها لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

النشاط. 🛠 ثانيا: نسب النشاط.

هذه النسب تقيس الكفاءة في إدارة الأصل، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر الى مبيعات ومن ثم الى سيولة. وتنقسم الى عدة نسب تحسب كما يلى:

1-معدل دوران الأصول:

معدل دوران الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول.

الوحدة: (DA).

الجدول رقم(11): حساب معدل دوران الأصول.

2016	2015	2014	
396108944,97	432570615,86	342664829,97	رقم الأعمال
834825210,56	845358395,24	847617057,05	مجموع الأصول
0,47	0,51	0,40	النسب

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة المستقبلة.

التعليق:

نلاحظ من الجدول تغيرات نسب النشاط خلال فترة الدراسة أن معدلات الدوران صغيرة وفي تزايد فنجد في سنة 2014 أنها حققت نسبة دوران 0,40 أي على كل دينار تستثمره تجني المؤسسة عليه إيراد يقدر ب 0,51 وفي سنة 2015 ارتفعت نسبة الدوران إلى 0,51 أي على كل دينار تستثمره تجني المؤسسة عليه إيراد يقدر ب 0,51 يرجع سبب الارتفاع إلى انخفاض المبيعات وارتفاع مجموع الأصول، أما بالنسبة لسنة 2016 فنجد معدل دوران الأصول قد انخفض و يبين ذلك نقصان رقم أعمال المؤسسة.

1-1 معدل دوران الأصول الثابتة:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة.

الوحدة: (DA).

الجدول رقم (12): معدل دوران الأصول الثابتة.

2016	2015	2014	
396108944,97	432570615,86	342664829,97	رقم الأعمال
654563785,82	652724210,05	664193084,28	الأصول الثابتة
0,60	0,66	0,515	النسب

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة المستقبلة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول تغير مختلف نسب النشاط حققت خلال سنة 2014 معدل دوران قدره 1,86 وارتفع المعدل ليصير في سنة 2015 يقدر ب2,24 ويرجع هذا الارتفاع الى معدل نمو المبيعات ومعدل نمو الأصول، أما بالنسبة لسنة 2016 نجد أن المعدل انخفض ولكن بنسبة قليلة جدا يقدر ب 2,14. ويتضح أنحا توجد علاقة بين معدل نمو المبيعات ومعدل نمو الأصول.

1-2 معدل دوران الأصول المتداولة.

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداول.

الوحدة: (DA).

الجدول رقم (13): معدل دوران الأصول المتداولة.

2016	2015	2014	
396108944,97	432570615,86	342664829,97	رقم الأعمال
180261424,74	192634185,19	183423972,77	الأصول المتداولة
02,14	02,24	01,86	النسب

المصدر: من اعداد الطالبتين على وثائق المؤسسة المستقبلية.

التعليق:

نلاحظ من الجدول أن معدل دوران الأصول المتداولة لكل السنوات كان في تذبذب، فنلاحظ أن في سنة 1,86 كما حققت المؤسسة معدل دوران 1,86 أي أن كل دينار تستثمره في الأصول المتداولة تحقق عليه إيراد قدره 1,86 كما نلاحظ أن في سنة 2016 قد انخفض بنسبة قليلة وصل للحظ أن في سنة 2016 قد انخفض بنسبة قليلة وصل إلى 2,14.

2-معدل دوران تسدید الموردین.

معدل دوران تسدید الموردین = ((المردیین + أوراق الدفع) / المشتریات) imes 360.

الوحدة: (DA).

الجدول رقم(14): معدل دوران تسديد الموردين.

2016	2015	2014	
23233034,99	24502633,01	22221719,64	المرديين
365089763,29	327437090,55	270786434,39	المشتريات
23 يوم	27يوم	30يوم	المدة (الأيام) 360

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

3-معدل دوران تحصيل الزبائن.

معدل دوران تحصيل الزبائن = ((الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال) × 360.

الوحدة: (DA).

الجدول رقم(15): معدل دوران تحصيل الزبائن.

2016	2015	2014	
69289440,61	20218020,37	9901202,14	الزبائن
432570615,86	396108944,97	342664829,97	رقم الأعمال
57 يوم	18 يوم	10ايام	المدة (الأيام) 360

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق على نسب الذمم:

نلاحظ ان مهلة تحصيل الزبائن أقل من مهلة تحصيل الموردين خلال السنتين 2014 و 2015 حيث يقدر مدة تحصيل الزبائن خلال هذه السنتين: 10 أيام و18 يوم على التوالي ويقدر مدة تحصيل الموردين خلالها: 30 يوم وهذا يسمح للمؤسسة بتحصيل حقوقها من الزبائن وتسديد مورديها.

أما في سنة 2016 فقد ارتفعت مهلة تحصيل الزبائن بالنسبة مهلة تحصيل الموردين وهنا يمكن للمؤسسة تسديد مورديها دون اللجوء إلى تحصيل حقوقها من الزبائن. المطلب الرابع: التحليل بواسطة مؤشرات الربحية والمردودية.

❖ أولا: مؤشرات الربحية.

تعطي نسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات او الأموال المستثمرة، والربحية تعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية، والمبيعات في المؤسسات التجارية وعن الأرباح الصافية وقيمة الإنتاج في المشاريع الصناعية ، ولربحية عدة تقسيمات وهي كالتالي:

1-نسبة مجمل الربح (نسبة هامش الربح الإجمالي).

نسبة مجمل الربح (نسبة هامش الربح الإجمالي) = الربح الإجمالي / رقم الإعمال.

وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافى إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة الخامات المستخدمة في الإنتاج أو في العمالة المباشرة أو خلافه.

الجدول رقم (16): يوضح نسبة مجمل الربح. الوحدة: (DA).

2016	2015	2014	السنوات
			البيانات
1605859,64	-9907637,05	-8211483,81	الربح الإجمالي
432570615,89	396108944,97	342664829,97	رقم الأعمال
0,00371	-0,025	-0,023	نسبة مجمل الربح

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة (مصلحة المحاسبة العامة).

2-نسب صافي الربح إلى المبيعات (هامش الربح الصافي) = الربح الصافي / رقم الأعمال.

وتقيس هذه النسبة صافى الربح المحقق على كل دينار من المبيعات ، وهي تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى من مصاريف إدارية وعمومية ومصاريف تمويلية وخلافه.

الوحدة: (DA)	الجدول رقم(17): يوضح نسب صافي مجمل الربح.
--------------	---

2016	2015	2014	السنوات
			البيانات
1621108,14	-9922637,05	-8211483,81	الربح الصافي
432570615,89	396108944,97	342664829,97	رقم الأعمال
0,003747	-0,025	-0,024	نسبة صافي الربح

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة (مصلحة المحاسبة العامة).

3-نسب صافي الربح على الأصول.

نسب صافي الربح على الأصول = صافي الربح/ مجموع الاصول.

الجدول رقم (18): يوضح نسب صافي الربح على الأصول. الوحدة: (DA).

2016	2015	2014	السنوات
			البيانات
1621108,14	-9922637,05	-8211483,81	الربح الصافي
834825210,56	845358395,24	3423972,77	مجموع الأصول
0,002	-0,011	-0,045	نسبة صافي الربح/
			الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة (مصلحة المحاسبة العامة).

التعليق على النتائج:

من خلال النتائج المحسوبة نلاحظ أن في السنتين 2014 و 2015 حققت المؤسسة نتيجة سالبة أي بنسبة 2016 و 4015 حقق أرباح في هاتين السنتين، وفي سنة 2016 حققت المؤسسة لم تحقق أرباح في هاتين السنتين، وفي سنة 2016 حققت المؤسسة نتيجة موجبة بنسبة 0,002 ولكنها حققت أرباح ضعيفة.

💠 ثانيا: التحليل بواسطة نسب المردودية.

المردودية هي الارتباط بين الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة راس المال المستثمر في تحقيق النتائج وهي تنقسم الى ثلاثة نسب وهي كالتالي:

1-مردودية النشاط:

نسبة مردودية النشاط = (النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال) imes 100.

الوحدة: (DA).

الجدول رقم(19): نسبة مردودية النشاط.

2016	2015	2014	
1621108,14	9922637,05	8211483,81	النتيجة الاجمالية
432570615,86	396108944,97	342664829,97	رقم الاعمال
0,37	2,50	2,39	النسبة%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال فكل دينار من رقم الاعمال يقدم نتيجة إجمالية تقدر ب (2,39، مثل هذه النسبة في سنة 2016 وهذا راجع إلى التوالي، كما نلاحظ انخفاض النسبة في سنة 2016 وهذا راجع إلى انتيجة الإجمالية.

2-نسبة المردودية الاقتصادية:

نسب المردودية الاقتصادية = (النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول) × 100.

الوحدة: (DA).

الجدول رقم (20): نسبة مردودية الاقتصادية.

2016	2015	2014	
1621108,14	992637,05	8211483,81	النتيجة الاجمالية
834825210,56	845358395,24	847617057,05	مجموع الأصول
0,194	1,17	0,96	النسبة%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول ان كل دينار واحد من أصول DMC يولد نتيجة اجمالية قدرها (96, 0، 0 للاحظ من خلال الجدول ان كل دينار واحد من أصول DMC يولد نتيجة اجمالية قدرها (0,194،1,17 وهذا راجع لارتفاع في النتيجة الاجمالية.

3-نسبة المردودية المالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

الوحدة: (DA).

الجدول رقم (21): نسبة مردودية المالية.

2016	2015	2014	
1621108,14	9922637,05	8211483,81	النتيجة الاجمالية
704999179,86	713378071,72	709520000	رقم الاعمال
0,23	1,39	1,15	النسبة%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول ان المردودية المالية لسنة 2014 مرتفعة حيث قدرت ب 1,15 مما يدل على ان المؤسسة حققت أرباح معتبرة نتيجة لإقبال المساهمين على شراء أسهمها وبالتالي ارتفاع قيمتها في السوق.

أما في سنة 2015 ارتفعت بشكل قليل حيث قدرت ب1,39 وعادت انخفضت بشكل كبير سنة 2016 وقدرت ب0,23 وقدرت ب0,23

ثالثا: التحليل بواسطة الرافعة المالية.

أثر الرافعة بين الربح المتحصل من سياسة الائتمان، كما أن معيار الرافعة للدلالة الإيجابية أو السلبية على سياسة الائتمان للمؤسسة، تعرف بأنها الفرق الموجود بين معدل المردودية الاقتصادية ومعدل المردودية المائية.

- ✓ اذاكانت المردودية الاقتصادية Re أقل من المردودية المالية Rf فان المديونية تلعب دور سلبي.
- ✓ اذا كانت المردودية الاقتصادية Re أكبر من المردودية المالية Rf فإن المديونية تلعب دور إيجابي.

1-حساب الرافعة المالية.

الرافعة المالية = الديون الأجنبية / الأموال الخاصة.

الوحدة: (DA).

جدول رقم(22): الرافعة المالية.

2016	2015	2014	
129826030,7	131980323,52	124316348,28	الديون الأجنبية
704999179,86	713378071,72	723300708,77	الأموال الخاصة
0,18	0,19	0,17	النسبة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

2-حساب اثر الرافعة المالية:

أثر الرافعة المالية = (المردودية الاقتصادية - تكلفة الاستدانة)× الاستدانة الصافية / الأموال الخاصة.

تكلفة الاستدانة = الأعباء المالية الصافية / الاستدانة الصافية.

الاستدانة الصافية = الديون (الطويلة وقصيرة الأجل)- توظيفات مالية - قيم جاهزة(متاحات).

1-2 حساب الاستدانة الصافية:

تحسب الاستدانة الصافية ب طرح المتاحات وتوظيفات المالية من اجمالي الديون وهي كما يلي:

الوحدة: (DA).

الجدول رقم(23): حساب الاستدانة الصافية.

2016	2015	2014	
129826030,7	131980323,52	124316348,28	إجمالي الديون
/	/	/	توظيفات مالية
77287164,36	126444937,52	93045555,04	متاحات
52538866,34	5535386	31270793,24	القيمة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

2-2 حساب تكلفة الاستدانة المالية:

تحسب كمايلي: تكلفة الاستدانة المالية = الأعباء المالية الصافية/ الاستدانة الصافية.

الوحدة: (DA).

جدول رقم(24): تكلفة الاستدانة المالية.

2016	2015	2014	
/	/	16674,66	الأعباء المالية
			الصافية
52538866,34	553586	31270793,24	الاستدانة
			الصافية
/	/	0,053	النسبة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

أثر الرافعة المالية = (المردودية الاقتصادية - تكلفة الاستدانة)× الاستدانة الصافية / الأموال الخاصة.

الوحدة: (DA).

الجدول رقم(25): أثر الرافعة المالية.

2016	2015	2014	
			المردودية
			الاقتصادية
/	1	0.053	تكلفة الاستدانة
52538866.34	553586	31270793.24	الاستدانة الصافية
704999179.86	713378071.72	723300708,77	الأموال الخاصة
1,4	1,2	3,9	النسبة

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

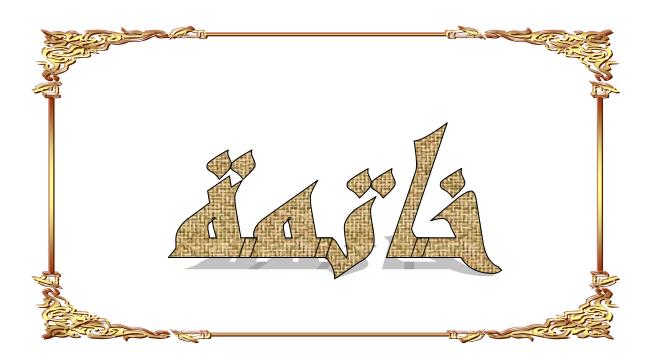
التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه تغيرات اثر الرافعة المالية عبر الثلاث سنوات تبين ان لها اثر إيجابي خلالها وهذا لأن المردودية المالية أكبر من المردودية الاقتصادية.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين ان التسيير الكفء والفعال والتقييم الجيد لأداء المؤسسة الاقتصادية يرتكز على قواعد وقوانين علمية ولكي تستطيع المؤسسة الوصول الى غايتها وأهدافها المسطرة ينبغي التركيز على الوظيفة المالية التي تعتبر من أهم وظائف المؤسسة حيث بدونها لا يمكن للمؤسسة القيام بالنشاطات الأخرى وضمان وجود هامش أمان لها.

ومن خلال دراستنا لمؤسسة ديفندوس DIVINDUS DMC أظهرت نتائج التقييم مؤشرات إيجابية عن بعض الجوانب لكنها مرتفعة بشكل كبير وخطير على السيولة ومنها: نسبة السيولة العامة شكل لها عجز في تغطية الديون قصيرة الاجل الأصول المتداولة وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ للأموال الدائمة لتغطية ذلك أما بالنسبة لنسبة النقدية فقد تبين ان المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد سيولتها.



على ضوء ما ورد ذكره في الدراسة النظرية نقول بأن كل من مفهوم المؤسسة الاقتصادية وأدائها يحتلف باختلاف زاوية النظر إليها وباختلاف وجهة نظر الباحثين في هذا المفهوم فينظر الزبائن إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة، وينظر الموظفين إليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل والمساهمة في زيادة الدخل القومي، وينظر المسيرين إلى الأداء في الكفاءة وهي قدرتها على تحقيق النتائج بأدنى التكاليف والفعالية وذلك ببلوغها الأهداف المسطرة عليها.

من خلال دراستنا لموضوع تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية يبين لنا بوضوح أنه أمرا ضروريا يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة وذلك باستخدام معايير ومؤشرات المالية لتحليل وتشخيص وضعيتها وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة وتحسين الوضع.

1-نتائج البحث:

من خلال الدراسة توصلنا إلى الاجابة على الأسئلة المطروحة اضافة الى الخروج بالنتائج التالية:

• نتائج البحث النظري:

- ✔ تقام عملية تقييم الأداء المالي بعد جمع مصادر المعلومات المالية ولا يمكن البدء من دونها.
 - ✔ الجانب المالي والمحاسبي لتقييم الأداء يعد أداة لاتخاذ القرار داخل المؤسسة.
 - ✓ عملية تقييم الأداء المالي تقوم بتحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة.
- ✔ الوظيفة المالية هي التي تمتم بالجانب المالي في المؤسسة مستعينة بذلك تقنية التحليل والتقييم.
- ✓ يتحقق التوازن المالي إذا استطاعت المؤسسة توفير أموال دائمة لتغطية أصولها الثابتة بأكملها أي تكون متساوية وهي حالة نادرة الحدوث.
 - ✔ معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي هي التي تقوم بتحليل وضعية المؤسسة لاتخاذ القرارات الصحيحة.
 - ✔ توفر السيولة يحقق تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها.

• نتائج البحث التطبيقي:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في مجمع DMC بالبويرة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ بالرغم من أن عملية تقييم الأداء جد هامة وفعالة داخل المؤسسة إلا أن مؤسسة الدراسة لا تعتمد عليه
 لتحليل وضعيتها المالية.
 - ✓ المؤسسة حققت هامش أمان من خلال ارتفاع رأس مالها العامل.
 - ✔ ارتكاز المؤسسة على مؤشرات الربحية فقط لتحديد الأرباح خلال سنوات 2014-2016.
- ✓ المؤسسة بالرغم من أن لديها سيولة متجمدة وارتفاع في رأس مالها العامل إلا أنها تقوم بسحب القروض.
- ✓ تعتبر مؤسسة DMC من المؤسسات التجارية التي تطمح للبقاء والاستمرارية وتركز على كفاءة المسيرين
 في إدرة رقم الأعمال لتحقيق الأرباح.
- ✓ المؤسسة حققت مردودية موجبة وأرباح معتبرة نتيجة لإقبال المساهمين على شراء أسهمها وبالتالي ارتفاع قيمتها في السوق.
- ✓ المؤسسة في وضعية مالية جيدة في سنة 2016 وهذا من خلال البيانات المحاسبية الخاصة بما التي تظهر نتائج مالية.

2-اقتراحات البحث:

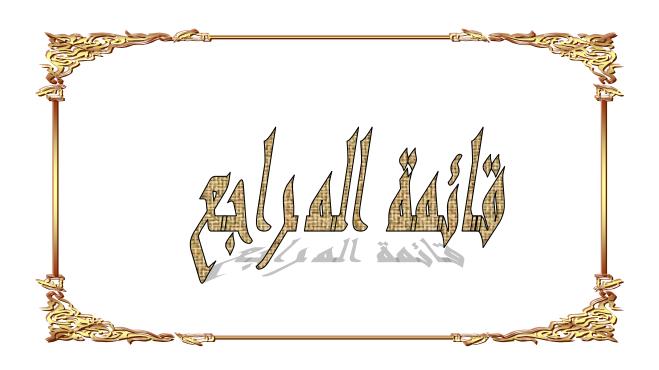
بعد تقييم الأداء لمؤسسة DMC يمكن اعطاء بعض الاقتراحات وهي:

- ✓ ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.
 - ✓ تحصيل الحقوق لدى الغير.
- ✓ استغلال الأموال المتجمدة في الخزينة لشراء مخزونات جديدة أو توظيفها في مؤسسات أخرى.
 - ✓ استثمار أموالها في عملياتها دون اللجوء إلى الاستدانة.
 - ✓ عدم التركيز فقط على تحقيق الأرباح والتركيز أيضا على البقاء والاستمرارية.
- ✓ أن تولي اهتماما لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف وضع المؤسسة لتفادي الاخطار ومواجهتها واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيحها.
 - ✓ تخصيص مساحة للباحثين الجدد داخل المؤسسة.

3-أفاق الدراسة:

وفي الأخير نأمل من خلال هذا البحث أن يكون منطلقا لبحوث أخرى في المستقبل نذكر منها:

- ✓ دور الوظيفة المالية في تحليل الوضعية المالية.
- ✓ مدى مساهمة البيانات المالية في تدعيم قواعد التحليل المالي.
 - ✓ تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية.
 - ✔ التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية.
 - ✓ دور الخزينة لتحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية.



قائمة المراجع

أولا: الكتب

1-باللغة العربية:

- 1- احمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الانتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
 - 2- أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
 - 3- أكرم ياملكي، القانون التجاري الشركات دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
 - 4- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 5- أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
 - 6- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.
 - 7- ابراهيم الخلوف المكاوي، ادارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
 - 8- إسماعيل عرباجي، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
 - 9- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي "دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
 - 10- بوعلام بوشاشي، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
- 11- باسم ملحم، بسام أحمد الطراونة، شرح القانون التجاري"الشركات التجارية"، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2012.
- 12-جان مارك لوغال، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008.
 - 13- جمال الدين المرسي، عبد الله لحلح، الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات"، الدار الجامعية، مصر، 2006.

- 14-حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
 - 15-حنفى عبد الغفار، الإدارة المالية، المكتب العربي، مصر، 1989.
 - 16- خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة "دروس وتمارسن محلولة"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 17- سعاد نائف برنوطي، ادارة الاعمال الصغيرة "ابعاد الريادة"، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2005.
 - 18- صمويل عبود، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
 - 19-صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
- 20- صلاح الدين حسين السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 2003.
 - 21 عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
 - 22-عبد الغفور عبد السلام وأخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
 - 23-عبد الغفارحنفي، إدارة المواد والامداد "المشتريات والمخازن"، الدار الجامعية، مصر، 2007
- 24-عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي"أسس، مفاهيم، تطبيقات"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
 - 25-عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2004.
 - 26-عدنان تاية النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار الميسرة، الأردن، 2008،
 - 27-عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
 - 28-عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
 - 29-غول فرحات، الوجيز في إقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- 30-فؤاد أبو إسماعيل، إدارة التسويق" مفاهيم-تطبيق-تطوير الأداء"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 1991.
- 31-فوزي مُحَّد سامي، الشركات التجارية" الاحكام العامة والخاصة دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
 - 32- كمال خليفة أبو زيد، دراسات في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 1987.

- 33- مجَّد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 34- مجَّد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
 - 35- مُحَّد طيب، مُحَّد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار البداية لنشر، الأردن، 2009.
 - 36- عبر صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2000.
 - 37- عبد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 38- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي" شركات وأسواق مالية"، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
 - -39 عُمَّد نور، المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1987...
- 40-مفلح مُحَّد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 41-منير ابراهبم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003.
 - 42- منير صالح هندي، الإدارة المالية "مدخل تحليلي معاصر"، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991.
- 43- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية"مدخل نظري و تطبيقي"، الطبعة الثالثة، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.
 - 44-ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار الجامعية العامة، الجزائر، 1998.
- 45-ناصر دادي عدون، المؤسسة الاقتصادية: موقعها في الاقتصاد-وظائفها و تسييرها، دار المحمدية، الجزائر، 1998.
 - 46- ناصر دادي عدون، التحليل المالي "دروس وتمارين"، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1991
 - 47-ناصر دادى عدون، نواصر مُحَّد فتحى، دراسات الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991.
- 48-ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات المحاسبة المالية في المنشآت الخدماتية والتجارية والصناعية "تحليل القوائم المالية والمحاسبية والتزاماتها"، الدار الجامعي، مصر، 2006.

- 49-نسرين شريقي، الشركات التجارية، الطبعة الأولى، دار بلقيس للنشر، الجزائر، أكتوبر، 2013.
- 50- نعمة عباس الخفاجي، الإدارة الاستراتجية المداخل والمفاهيم والعمليات، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 51- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة اسراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2009.

2-باللغة الفرنسية:

- 52-Raymond-alan thietart, la dynamique de Lhomme ou travailles éditions, d'organisation, paris, 1997.
- 53-J.L.Arregle et B.Quelini, l'approche fondée sur les ressources instratégie:actualité et futur de la recherche, éd Vuibert, paris, 2001.
- 54-Mohamad cid henai bouche, Initiation a la novelle technique, édition d'organisation, paris.
- 55-Gérard hirigoyen, panorama de gestion, les éditions d'organisation, Paris, France, 1996.
- 56-Abdellatif :khaemakhem, la dynamique de contrôle de gestion, 2ed, paris, 1976.

💠 ثانيا: المذكرات

- 56- إبراهيم بختي، دور الانترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتواره دولة في العلوم الإقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 57-بن الموفق سهيلة، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.
- 58-بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حده البطالة بمنطقة بشار، شهادة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- 59-بوطغان حنان، تحليل المردودية الحسابية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2007.
- 60-ريغة احمد الصغير، تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013-2014.

- 61-زواوي فضليه، تمويل المؤسسة الإقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
- 62-عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقيم، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستر في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2000-2001، ص 18.
- 63-عادل بومجان، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015.
- 64-لقصير رزيقة، دور العلاقات العامة في تحسين صورة المؤسسة العمومية الإقتصادية، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر. 2007.
- 65-ليلى مقدم، سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.
- 66- مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط MEU، الكويت، 2010-2011.
- 67-يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، اطروحة دكتوراه دولة، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

💠 ثالثا: المؤتمرات والملتقيات

68- طرشي يخلف، يخلف صفية، أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2017/04/25.

ابعا:المجلات

- 69- السعيد بريش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 01، جامعة الأوراس، الجزائر، 2011-2012.
 - 70- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد07، الجزائر، 2009.
- 71- عبد المليك مزهود، الأداء بين الكفاءة والفعالية "مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة، الجزائر.

قائمة المراجع

72 - عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة التمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 09، مارس 2006.

73-وهيبة رمضان مُحَّد حسين، ابراهيم فضل المولى البشير، أثر استراتجية التمييز في الاداء المالي للمصارف التجارية، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة السودان، العدد 16(2)، 2015.

الما: محاظرات ومجلد

74- أمينة مخلفي، إقتصاد وتسيير المؤسسة، محاضرات، تخصص ثانية lmd، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، 2012.

75- طاهر منصور، حسين شحدة، استراتجية التنويع والأداء المالي "دراسة ميدانية في المؤسسة العراقية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد2، 2003.